تحديث مستهدف حول تنفيذ معايير مجموعة العمل المالي للأصول الافتراضية ومزودي خدمات الأصول الافتراضية

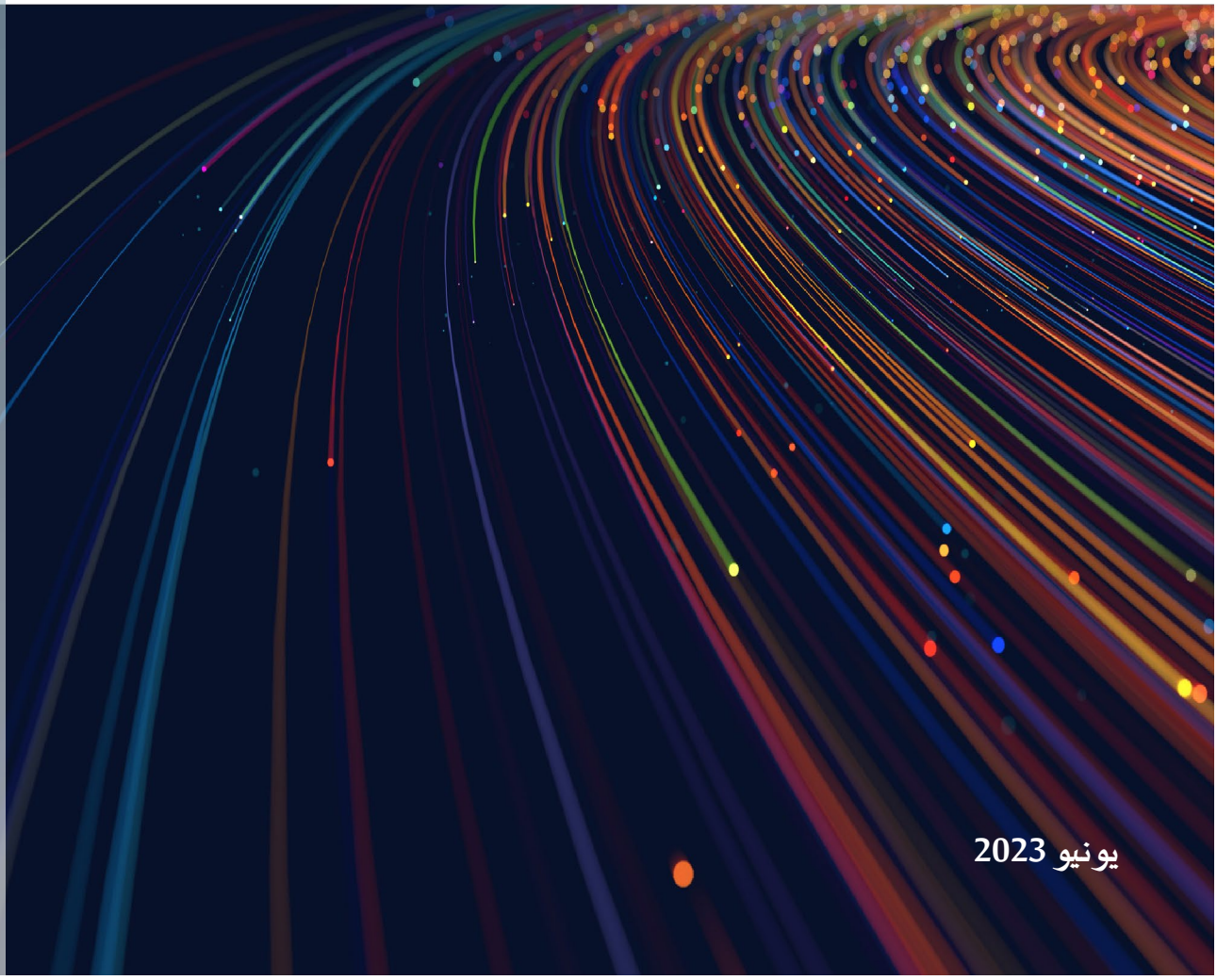

يونيو 2023

مجموعة العمل المالي (فاتف) هي هيئة مستقلة متعددة الحكومات تضع وتعزز سياسات لحماية النظام المالي العالمي من غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل. يعترف بتوصيات مجموعة العمل المالي بأنها معيار عالمي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

لمزيد من المعلومات حول مجموعة العمل المالي يرجى زيارة الموقع الالكتروني www.fatf-gafi.org

لا تخل هذه الوثيقة، وكذلك أي بيانات و/أو خرائط مدرجة فيها بوضع أي إقليم أو سيادته، وبترسيم الحدود والحدود الدولية وباسم أي إقليم أو مدينة أو منطقة.

نقلت المراجع من:

مجموعة العمل المالي (2023)، تحديث مستهدف حول تنفيذ معايير مجموعة العمل المالي للأصول الافتراضية ومزودي خدمات الأصول الافتراضية، مجموعة العمل المالي، باريس، فرنسا
https://www.fatf-gafi.org/content/fatf-gafi/en/publications/Fatfrecommendations/targeted-update-virtualassets-vasps-2023.html

©2023م مجموعة العمل المالي/التعاون الاقتصادي والتنمية. جميع الحقوق محفوظة.
لا يجوز نسخ أو ترجمة هذا المستند دون موافقة خطية مسبقة.
وللتقديم على هذه الموافقة، لجميع اجزاء هذا المستند، يرجى التواصل مع سكرتارية مجموعة العمل المالي؛ 2 رو أندريه باسكال 75775، باريس سيدي، 16، فرنسا (فاكس: 37 61 30 44 1 33 + أو عبر البريد الالكتروني: contact@fatf-gafi.org)

Photocredits ©Gettyimages

فهرس المحتويات

الاستنتاجات الأساسية 2

توصيات للقطاعين العام والخاص 5

الخطوات التالية 7

مقدمة 8

القسم الأول: تنفيذ الدول لمعايير مجموعة العمل المالي بشأن الأصول الافتراضية ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية (التوصية 15) 10

الوضع العام لتنفيذ التوصية 15 في تقارير التقييم المتبادل وتقارير المتابعة 10

تحديات تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب للأصول الافتراضية ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية 13

تحديات تطوير وتنفيذ وإنفاذ نظام لمقدمي خدمات الأصول الافتراضية 14

القسم الثاني: تنفيذ قواعد السفر لمجموعة العمل المالي 18

الوضع العام للدول التي تنفذ قواعد السفر وتعمل على إنفاذها 19

تحديات القطاع العام والخاص والحلول المتعلقة بتنفيذ قواعد السفر 21

القسم الثالث: تطورات السوق والمخاطر الناشئة 31

استخدام الاصول الافتراضية في انتشار التسلح وتمويل الإرهاب 31

التمويل اللامركزي (DeFi) 32

المحافظ غير المستضافة، بما في ذلك المعاملات ما بين الأقران 37

الرموز غير القابلة للاستبدال 39

تطورات السوق الأخرى (العملات المستقرة وما إلى ذلك) 40

القسم الرابع: توصيات للقطاعين العام والخاص 41

توصيات للقطاع العام 41

توصيات للقطاع الخاص 42

القسم الخامس: الخطوات التالية لمجموعة العمل المالي وفريق عمل الاتصال المعني بالأصول الافتراضية 43

الملحق أ: حظر أم ترخيص/تسجيل؟ نتائج صندوق النقد الدولي حول الأساس المنطقي لتنظيم مقدمي خدمات الأصول الافتراضية 45

الملخص التنفيذي

مضت أربع سنوات منذ أن عملت مجموعة العمل المالي على توسيع معاييرها العالمية بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لتشمل الأصول الافتراضية ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية. وتمتلك بعض أسواق الأصول الافتراضية الأكثر أهمية - من حيث الوزن النسبي وحجم نشاط الأصول الافتراضية لديها - لوائح معمول بها حول مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أو تعمل على وضع لوائح ذات صلة. ومع ذلك، فهنالك مخاوف شديدة نظراً أن 75٪ من الدول التي تم تقييمها وفقًا للمعايير المنقحة تعتبر ملتزمة جزئياً فقط أو غير ملتزمة بمتطلبات مجموعة العمل المالي. لايزال الالتزام ضعيفاً مقارنةً بمعظم مجالات القطاعات المالية الأخرى. لاحظت مجموعة العمل المالي تعاون بعض الجهات الفاعلة من القطاع الخاص بتعديل أدوات الالتزام لقواعد السفر، مما يُظهر استعدادًا لتحسين الالتزام على مستوى القطاع ككل، حتى وإن استمر وجود أوجه قصور.

وفي هذا السياق، يقدم هذا التقرير مراجعة رابعة مستهدفة لتنفيذ معايير مجموعة العمل المالي حول الأصول الافتراضية ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية[1]، بما في ذلك قواعد السفر، وتحديثًا للمخاطر الناشئة وتطورات السوق في هذا المجال.

الاستنتاجات الأساسية

- عملت بعض الدول على تقديم لوائح بعد أربع سنوات من اعتماد مجموعة العمل المالي لمعايير الأصول الافتراضية ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية (التوصية 15)، لكن التنفيذ العالمي ضعيف نسبيًا ولا يزال الالتزام متأخراً لمعظم القطاعات المالية الأخرى. وجد بأن ثلاثة أرباع الدول (75٪؛ 73 من 98) تعتبر ملتزمة جزئيًا أو غير ملتزمة لمتطلبات مجموعة العمل المالي، وذلك استنادًا إلى 98 تقريراً للتقييم المتبادل والمتابعة لمجموعة العمل المالي منذ اعتماد معايير الأصول الافتراضية ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية.
- ومازالت الدول تواجه مشاكل مع المتطلبات الأساسية. من بين 151 مشاركًا في استطلاع مارس 2023 حول تنفيذ التوصية 15 (مقارنة بـ 98 رداً في عام 2022)، لم يقم أكثر من الثلث (52 من أصل 151) بإجراء تقييم للمخاطر. تظهر نتائج التقييم المتبادل وتقارير المتابعة أن 73٪ (71 من 98 دولة) لا تجري تقييمات كافية للمخاطر. ما يقرب من ثلث المشاركين في الاستطلاع (45 من 151) لم يقرروا بعد ما إذا كان سيتم تنظيم قطاع مقدمي خدمات الأصول الافتراضية وكيفية تنظيمه. في حين أن 60٪ من المشاركين (90 من 151) قرروا ترخيص خدمات الأصول الافتراضية ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية، حيث أفاد 11٪ (16 من 151 دولة) أنهم اختاروا حظر

[1] مجموعة العمل المالي (2020) مراجعة لمدة 12 شهرًا لمعايير مجموعة العمل المالي المعدلة بشأن الأصول الافتراضية ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية؛ مجموعة العمل المالي (2021) المراجعة الثانية لمدة 12 شهرًا لمعايير مجموعة العمل المالي المعدلة بشأن الأصول الافتراضية ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية؛ مجموعة العمل المالي (2022) *تحديث مستهدف بشأن تنفيذ معايير مجموعة العمل المالي حول الأصول الافتراضية ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية*.

مقدمي خدمات الأصول الافتراضية. تشير نتائج التقييم المتبادل والمتابعة إلى صعوبة حظر مقدمي خدمات الأصول الافتراضية بشكل فعال؛ حيث تم تقييم دولة واحدة فقط تتبع هذا النهج على أنها ملتزمة إلى حد كبير مع متطلبات مجموعة العمل المالي. كما أنه من غير الواضح إلى أي مدى يكون قرار حظر مقدمي خدمات الأُصول الافتراضية قائم على نتيجة لتقييم شامل للمخاطر.

- لم تحرز الدول تقدمًا كافيًا في تنفيذ قواعد السفر، مما ترك الأصول الافتراضية ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية عرضة لسوء الاستغلال. أكثر من نصف المشاركين في الاستطلاع (73 من 135، باستثناء أولئك الذين عملوا على حظر مقدمي خدمات الأصول الافتراضية) لم يتخذوا أي خطوات نحو تنفيذ قواعد السفر، ومن المتوقع أن تكون هذه المجموعة أكبر في الواقع حيث من المحتمل أن تشمل 54 دولة إضافية لم تستجب لاستطلاع مجموعة العمل المالي. ثلثي الدول (25 من 38 مشاركًا) التي قيمت خدمات الأُصول الافتراضية/مقدمي خدمات الأصول الافتراضية على أنها عالية المخاطر ولا تتبع نهج الحظر لم تصدر بعد تشريعات لتنفيذ قواعد السفر. الوضع آخذ في التطور مع إحراز بعض التقدم منذ إجراء الاستطلاع؛ على سبيل المثال، أصدر الاتحاد الأوروبي تشريعات تضع إطارًا تنظيميًا لمقدمي خدمات الأصول الافتراضية[2] وتنفيذ قواعد السفر.[3] وبذلك يرتفع عدد الدول التي أصدرت تشريعات أو لوائح لتنفيذ قواعد السفر إلى 58، مما يعكس تقدمًا أكثر أهمية منذ عام 2022، على الرغم من أن الالتزام العالمي لا يزال غير مرضٍ. حتى بين الدول التي تطبق قواعد السفر، فإن الرقابة والتنفيذ منخفضان: 21٪ فقط (13 من 62 مشاركًا) أصدروا استنتاجات أو توجيهات أو اتخذوا إجراءات تنفيذية أو رقابية أخرى تركز على الالتزام لقواعد السفر ضد مقدمي خدمات الأصول الافتراضية.
- يقدم القطاع الخاص الآن مجموعة من الأدوات التكنولوجية لتمكين مقدمي خدمات الأصول الافتراضية من تنفيذ قواعد السفر. إلا أن هذه الأدوات - عمومًا - لا تلتزم تمامًا لجميع متطلبات قواعد السفر الخاصة بمجموعة العمل المالي. تم إحراز تقدم محدود منذ العام الماضي لتحسين قابلية التشغيل التوافقية بين أدوات الالتزام لقواعد السفر، على الرغم من أن التشغيل التوافقية ليس شرطًا مسبقًا لتطبيق قواعد السفر بموجب معايير مجموعة العمل المالي. تعتقد بعض الدول والمشاركين من القطاع الخاص أن إنفاذ [عقوبات على] انتهاكات قواعد السفر قد يكون خطوة ضرورية لإحراز تقدم في هذا المجال.

[2] اللائحة (الاتحاد الأوروبي) 1114/2023 الصادرة عن البرلمان الأوروبي والمجلس بتاريخ 31 مايو 2023 بشأن أسواق الأصول المشفرة، واللوائح المعدلة (الاتحاد الأوروبي) رقم 2010/1093 و(الاتحاد الأوروبي) رقم 2010/1095 والتوجيهات EU/36/2013 و(الاتحاد الأوروبي) 1937/2019 (النص ذو صلة بالمنطقة الاقتصادية الأوروبية).

[3] اللائحة (الاتحاد الأوروبي) 1113/2023 الصادرة عن البرلمان الأوروبي والمجلس بتاريخ 31 مايو 2023 بشأن المعلومات المصاحبة لعمليات تحويل الأموال وبعض الأصول المشفرة والتوجيهات المعدلة (الاتحاد الأوروبي) 849/2015 (النص ذو صلة بالمنطقة الاقتصادية الأوروبية).

- تثير التقارير الأخيرة[4]،[5]،[6] مخاوف جدية بشأن التهديد الذي تشكله الأنشطة غير المشروعة المتعلقة بجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والمتعلقة بالأُصول الافتراضية، بما في ذلك هجمات برامج الفدية والتهرب من العقوبات، من أجل تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل. أتاح هذا النشاط عددًا غير مسبوق من عمليات إطلاق للصواريخ الباليستية في الآونة الأخيرة (بما في ذلك الصواريخ الباليستية العابرة للقارات). يعتبر هذا التهديد كبيرًا نظرًا لحجم التمويل (ما قيمته 1.2 مليار دولار أمريكي من الأصول الافتراضية المسروقة منذ عام 2017، بما في ذلك الأصول الافتراضية المسروقة من ترتيبات التمويل اللامركزي) والعواقب الوخيمة لتمويل انتشار التسلح. تشكل الأصول الافتراضية أيضًا مخاطر متزايدة لتمويل الإرهاب، بما في ذلك جمع الأموال من قبل داعش والقاعدة والجماعات اليمينية المتطرفة، على الرغم من أن الغالبية العظمى من تمويل الإرهاب لا تزال تحدث باستخدام العملات الورقية.

- التمويل اللامركزي (DeFi) والمحافظ غير المستضافة، بما في ذلك المعاملات بين الأقران(P2P)، على الرغم من أن مجموعة فرعية من النظام البيئي الشامل للأصول الافتراضية، تشكل مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح، بما في ذلك إساءة الاستخدام من قبل الجهات الفاعلة الخاضعة للعقوبات. أبلغت بعض الدول عن وجود تحديات في التخفيف من هذه المخاطر، بما في ذلك تحديد الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين المعينين المسؤولين عن التزامات مقدمي خدمات الأصول الافتراضية في ترتيبات التمويل اللامركزي، وتقييم مخاطر التمويل غير المشروع المرتبطة بمعاملات المحافظ غير المستضافة بما في ذلك المعاملات بين الأقران، وسد فجوات البيانات. مع استمرار تطور النظام البيئي للأصول الافتراضية، وتطبيق مقدمي خدمات الأصول الافتراضية المزيد من ضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، يمكن أن تزيد المخاطر التي تشكلها معاملات التمويل اللامركزي وبين الأقران. هذا هو الحال بشكل خاص إذا تم اعتماد الأصول الافتراضية على نطاق واسع واستخدامها بشكل أكثر شيوعًا للمدفوعات (دون الحاجة إلى الوصول إلى العملة الورقية). يجب على كل من الدول والقطاع الخاص تعزيز الجهود لرصد هذه المخاطر، ومشاركة النهج، وتحديد التحديات للتخفيف من هذه المخاطر، بالإضافة إلى تنفيذ معايير مجموعة العمل المالي.

---

[4] مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (مارس 2023) S/2023/171 " خطاب بتاريخ 3 مارس 2023 من تجمع الخبراء المنشأ بموجب القرار 1874 (2009) موجه إلى رئيس مجلس الأمن"، الصفحات 4، 74-78.

[5] أخبار وكالة الأنباء 22) (AP) ديسمبر 2022) "سيول: سرقة 1.2 مليار دولار أمريكي على هيئة أصول افتراضية من قبل قراصنة كوريا الشمالية."

[6] وزارة الخزانة الأمريكية (24 أبريل 2023) "تستهدف الخزانة الجهات الفاعلة التي تسهل النشاط المالي غير المشروع لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لدعم برامج الأسلحة"، متاح على: https://home.treasury.gov/news/press-releases/jy1435؛ مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأمريكية (15 مايو 2022) "منشور أرشيف العاملين في تكنولوجيا المعلومات في كوريا الشمالية"، متاح على: https://ofac.treasury.gov/recent-actions/20220516.

توصيات للقطاعين العام والخاص

من المهم أن تعمل الدول بسرعة على تنفيذ متطلبات مجموعة العمل المالي المعنية بالأصول الافتراضية ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية. تحدد التوصيات الواردة أدناه الإجراءات التي يجب على الدول اتخاذها بشكل عاجل بناءً على نتائج هذا التقرير، والخطوات التالية لمجموعة العمل المالي وفريق عمل الاتصال المعني بالأصول الافتراضية (VACG).

توصيات للقطاع العام

تقييم المخاطر والتخفيف من حدتها والترخيص/التسجيل

- يجب على الدول التي لم تقم بعد بتقييم مخاطر الأصول الافتراضية ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية الاستفادة من الموارد المتاحة، بما في ذلك إرشادات[1] مجموعة العمل المالي لعام 2021 *ومنصة العمل التشاركي حول الأصول الافتراضية*[2]، لتحديد المخاطر، ووضع تدابير التخفيف من المخاطر، بما في ذلك تدابير لمكافحة التحديات التنظيمية والرقابية المحددة.
- يجب على كل من الدول التي عملت على ترخيص الأصول الافتراضية ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية وتلك التي عملت على حضرها أن تبدأ أو تستمر في مراقبة أو الاشراف على تعداد مقدمي خدمات الأصول الافتراضية وفرض عقوبات ضد عدم الالتزام، بما في ذلك معاقبة مقدمي خدمات الأصول الافتراضية غير المشروعة.
- يجب على الدول، في ضوء التهديدات المتزايدة المتعلقة بتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح المتعلقة بالأصول الافتراضية، اتخاذ إجراءات فورية للتخفيف من هذه المخاطر، بما في ذلك عن طريق ضمان التنفيذ الكامل للتوصية 15 واعتماد تدابير أخرى قائمة على المخاطر (على سبيل المثال، تعزيز الأمن السيبراني).
- يجب على الدول تقييم مخاطر التمويل غير المشروع لترتيبات التمويل اللامركزي (DeFi)، والنظر في كيفية ملاءمة ترتيبات التمويل اللامركزي مع أطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتبادل الخبرات والممارسات والتحديات المتبقية مع الشبكة العالمية لمجموعة العمل المالي للتخفيف من مخاطر ترتيبات التمويل اللامركزي.
- يتم تشجيع الدول على تقييم ومراقبة المخاطر المرتبطة بالمحافظ غير المستضافة، بما في ذلك معاملات بين الأقران (P2P)، وتبادل الخبرات، بما في ذلك

جمع البيانات ومنهجيات تقييم المخاطر والاستنتاجات، بالإضافة إلى التمارين المعنية بتخفيف المخاطر.

تنفيذ قواعد السفر

- يجب على الدول التي لم تقدم بعد تشريعات/لوائح لتنفيذ قواعد السفر أن تفعل ذلك على وجه السرعة.
- يجب على الدول التي عملت على تقديم قواعد السفر تفعيلها بسرعة، بما في ذلك من خلال الرقابة الفعالة والإنفاذ تجاه عدم الالتزام.
- لتسهيل العناية الواجبة تجاه الأطراف المقابلة بما يتماشى مع التوصية 16، وكذلك التوصية 13، يتم تشجيع الدول بشدة على الاحتفاظ بالمعلومات ونشرها عن مقدمي خدمات الأصول الافتراضية المسجلة أو المرخصة في بالدولة.
- يمكن للدول النظر في الانخراط مع قطاع مقدمي خدمات الأصول الافتراضية للترويج لاعتماد أدوات الالتزام بقواعد السفر التي تلبي جميع متطلبات مجموعة العمل المالي. يمكن أن يشمل ذلك التواصل الاختياري مع مقدمي الأدوات لتحديد أوجه القصور المحتملة والتنويه على أهمية الالتزام الكامل.

توصيات للقطاع الخاص

- يجب على مقدمي أدوات الالتزام لقواعد السفر ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية:
  - مراجعة أدوات الالتزام لقواعد السفر الخاصة بهم للتأكد من التزامها الكلي لمتطلبات مجموعة العمل المالي، وينبغي معالجة أي أوجه قصور بسرعة؛ و
  - تحسين قابلية التشغيل التوافقي لأدوات الالتزام لقواعد السفر الخاصة بهم على الصعيد العالمي، سواء من خلال التطورات التكنولوجية التي تسمح بالتشغيل التوافقي بين الأدوات أو عن طريق تطوير العلاقات التي تسمح بإجراء المعاملات من خلال سلسلة من الأدوات القابلة للتشغيل التوافقي.
- في ضوء التهديدات المتزايدة المتعلقة بتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح المتعلقة بالأصول الافتراضية، يجب على القطاع الخاص ولا سيما مقدمي خدمات الأصول الافتراضية التأكد من أن لديهم تدابير مناسبة لتحديد المخاطر والتخفيف منها بما يتماشى مع التوصية 15 واعتماد تدابير أخرى قائمة على المخاطر (على سبيل المثال، تدابير الأمن السيبراني).

- يجب أن يستمر القطاع الخاص في مراقبة وتقييم المخاطر عبر النظام البيئي للأصول الافتراضية، بما في ذلك ما يتعلق بالتمويل اللامركزي والمحافظ غير المستضافة، بما في ذلك معاملات ما بين الأقران. يجب عليهم أيضًا اتخاذ خطوات للتخفيف من هذه المخاطر والتشاور مع الجهات التنظيمية حسب الضرورة لضمان فهم مشترك للمخاطر.

ملاحظات:

1. مجموعة العمل المالي (2021)، *الدليل الارشادي المحدث للنهج القائم على المخاطر بما يتعلق والأصول الافتراضية ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية*، www.fatf-gafi.org/en/publications/Fatfrecommendations/Guidance-rba-virtual-assets-2021.html
2. منصة الأعمال التشاركية حول الأصول الافتراضية متاحة للمسؤولين الحكوميين ضمن شبكة مجموعة العمل المالي العالمية فقط. لطلب إمكانية الدخول للمنصة، يجب على السلطات الاتصال بوزارتها أو سلطتها الرئيسية ضمن وفد دولتهم لدى مجموعة العمل المالي، أو سكرتارية المجموعات الإقليمية الأخرى على غرار مجموعة العمل المالي.

الخطوات التالية

كما ستواصل مجموعة العمل المالي العمل في هذا المجال. حيث اعتمدت مجموعة العمل المالي، في فبراير 2023، خارطة طريق حتى يونيو 2024 لتحسين تنفيذ التوصية 15. ستواصل مجموعة العمل المالي وفريق عمل الاتصال المعني بالأصول الافتراضية (VACG) التابع لها إجراء التوعية وتقديم المساعدة للدول ذات القدرات المنخفضة لتشجيع الالتزام بالتوصية 15. ستنشر مجموعة العمل المالي في النصف الأول من عام 2024 جدولاً يوضح الخطوات التي اتخذتها الدول الأعضاء لدى مجموعة العمل المالي وغيرها من الدول التي تشهد حركة أنشطة ذات أهمية مادية لمقدمي خدمات الأصول الافتراضية تجاه تنفيذ التوصية 15 (على سبيل المثال، إجراء تقييم للمخاطر وسن تشريعات لإخضاع مقدمي خدمات الأصول الافتراضية للتنظيم وإجراء تفتيش رقابي، وما إلى ذلك). بالإضافة إلى ذلك، ستواصل مجموعة العمل المالي وفريق عمل الاتصال المعني بالأصول الافتراضية مشاركة النتائج والخبرات والتحديات، بما في ذلك ما يتعلق بالتمويل اللامركزي والمحافظ غير المستضافة، وبما يشمل المعاملات ما بين الأقران، ومراقبة اتجاهات السوق في هذا المجال للتطورات التي قد تتطلب مزيداً من العمل من قبل مجموعة العمل المالي.

مقدمة

1. قامت مجموعة العمل المالي في أكتوبر 2018 بتحديث التوصية 15 لتوسيع متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لتشمل الأصول الافتراضية ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية. وتبنت مجموعة العمل المالي في يونيو 2019 المذكرة التفسيرية للتوصية 15 لتوضيح كيفية تطبيق متطلبات مجموعة العمل المالي على الأصول الافتراضية ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية. منذ ذلك الحين، قامت مجموعة العمل المالي بقدر كبير من العمل لتحديد ومعالجة الثغرات في التنفيذ، وتوفير التوجيه للدول لتسهيل التنفيذ (يرجى الاطلاع على الجدول 1.1)، ومراقبة المخاطر الناشئة في قطاع الأصول الافتراضية.

الجدول 1.1 نظرة عامة على عمل مجموعة العمل المالي على الأصول الافتراضية ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية

2018	• التوصية 15 معدلة
2019	• تبني المذكرة التفسيرية للتوصية 15 • إنشاء فريق عمل الاتصال المعني بالأصول الافتراضية لمجموعة العمل المالي • إرشادات أولية للجهات التنظيمية: نهج قائم على المخاطر للأصول الافتراضية ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية (تم تحديثه في 2021)
2020	• مراجعة لمدة 12 شهرًا لمعايير مجموعة العمل المالي الجديدة: أول مراجعة لمدة 12 شهراً • رفع تقرير لمجموعة العشرين: رفع مجموعة العمل المالي تقريرها لمجموعة العشرين لما يدعى بـ العملات المستقرة • مؤشرات المخاطر: لائحة بمؤشرات المخاطر الحمراء عن غسل الأموال وتمويل الإرهاب عبر الأصول الافتراضية
2021	• الدليل الارشادي المحدث[7]: الدليل الإرشادي المحدث للنهج القائم على المخاطر للأصول الافتراضية ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية • مراجعة لمدة 24 شهرًا لمعايير مجموعة العمل المالي: مراجعة الثانية لمدة 12 شهراً
2022	• تقرير حول الالتزام بالتوصية 15، مع تركيز خاص على قواعد السفر ومخاطر الأصول الافتراضية الناشئة: تحديث مستهدف حول تنفيذ معايير مجموعة العمل المالي على الأصول الافتراضية ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية
2023	• تقرير حول برامج الفدية، مع التركيز على مخاطر واتجاهات الأصول الافتراضية: مكافحة تمويل برامج الفدية

2. هذا التقرير هو رابع تقرير لمجموعة العمل المالي عن التنفيذ العالمي لمعايير مجموعة العمل المالي بشأن الأصول الافتراضية ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية، ولا سيما قواعد السفر. ويقدم لمحة عامة عن التنفيذ العالمي للتوصية 15؛ ويحدد التحديات في تطبيق معايير مجموعة العمل المالي؛ ويشارك الحلول المقترحة أو التقدم الذي أحرزه القطاعان العام والخاص؛ ويقدم لمحة عامة عن المخاطر الناشئة المتعلقة بالأصول الافتراضية وكيفية استجابة الدول والقطاع لهذه المخاطر. يستند هذا التقرير إلى:

- استطلاع أجري في مارس 2023 حول تطبيق الدول للتوصية 15، وقواعد السفر، والاستجابات للمخاطر الناشئة. عمل الاستطلاع الطوعي على جمع ردود من 151 دولة (37 عضوًا لدى مجموعة العمل المالي و114 عضوًا لدى المجموعات الإقليمية على غرار مجموعة العمل المالي) وهو ما يعتبر إضافة عما جمعه استطلاع 2022 حيث كانت الردود المستلمة من 98 دولة فقط. كانت الردود ذاتية ولم يتم التحقق منها. طبق الاستطلاع منطق التفريع/التخطي الشرطي، مما يعني أنه سيتم توجيه المستجيبين إلى أسئلة معينة بناءً على إجابتهم على الأسئلة السابقة (على سبيل المثال، لم

[7] يتضمن الدليل الإرشادي لسنة 2021 تحديثات تركز على المجالات الرئيسية الستة التالية: توضيح تعاريف الأصول الافتراضية ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية؛ إرشادات حول كيفية تطبيق معايير مجموعة العمل المالي على العملات المستقرة؛ إرشادات إضافية حول المخاطر والأدوات المتاحة للدول لمعالجة مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب للمعاملات بين الأقران؛ إرشادات محدثة بشأن ترخيص وتسجيل مقدمي خدمات الأصول الافتراضية؛ إرشادات إضافية للقطاعين العام والخاص بشأن تنفيذ قواعد السفر؛ ومبادئ تبادل المعلومات والتعاون بين الجهات الرقابية على مقدمي خدمات الأصول الافتراضية.

يتم طرح أسئلة حول الترخيص/التسجيل أو تنفيذ قواعد السفر على المستجيبين الذين أشاروا إلى أنهم لم يقرروا بعد ما إذا كانوا سيحظرون أو ينظمون مقدمي خدمات الأصول الافتراضية). نتيجة لذلك، كان هنالك تباين في عدد المستجيبين لكل مجموعة أسئلة[8]. يعتبر التقرير أن الدول الـ54 التي لم تقدم ردوداً على الاستطلاع لم تحرز تقدمًا في التوصية 15.

- اجتماعات فريق عمل الاتصال المعني بالأصول الافتراضية التابع لمجموعة العمل المالي خلال أواخر عام 2022 وأوائل عام 2023، بما في ذلك المشاورات مع ممثلين من قطاع الأصول الافتراضية في نوفمبر 2022 وأبريل 2023.[9]

- نتائج تقارير التقييم المتبادل المكتملة والمنشورة لمجموعة العمل المالي وتقارير المتابعة، كما هي منذ أبريل 2023.

3. يتألف هذا التقرير من الأقسام التالية:

- يقدم القسم 1 نظرة عامة على تنفيذ الدول للتوصية 15 عبر شبكة مجموعة العمل المالي العالمية والتحديات الرئيسية التي واجهتها في تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب والترخيص أو تسجيل مقدمي خدمات الأصول الافتراضية.

- يقدم القسم 2 معلومات عن التنفيذ العالمي لقواعد السفر الخاصة بمجموعة العمل المالي ويشارك عملية التقدم المحرز من القطاعين العام والخاص والتحديات في تنفيذ قواعد السفر، بما في ذلك التطورات والصعوبات المعلقة في تطوير أدوات الالتزام.

- ينظر القسم 3 في تطورات السوق والمخاطر الناشئة، ولا سيما التمويل اللامركزي، والمحافظ غير المستضافة[10] بما في ذلك المعاملات بين الأقران، والرموز غير القابلة للاستبدال، واستخدام الأصول الافتراضية في تمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل وتمويل الإرهاب.

- يقدم القسم 4 توصيات واقتراح إجراءات للقطاعين العام والخاص.

- يحدد القسم 5 الخطوات التالية لمجموعة العمل المالي وفريق عمل الاتصال المعني بالأصول الافتراضية

[8] تقييم المخاطر ونهج السياسة لمقدمي خدمات الأصول الافتراضية: 151 مستجيبًا؛ الترخيص/التسجيل والرقابة على مقدمي خدمات الأصول الافتراضية: 90 مستجيبًا؛ تنفيذ قواعد السفر: 62 مستجيبًا؛ معالجة التمويل اللامركزي والرموز غير القابلة للاستبدال والمحافظ غير المستضافة ومعاملات بين الأقران: 62 مستجيبًا؛ التعليقات النهائية: 150 مستجيبا.

[9] عقدت اجتماعات فريق عمل الاتصال المعني بالأصول الافتراضية مع توعية القطاع الخاص في نوفمبر 2022 في باريس، فرنسا وفي أبريل 2023 في طوكيو، اليابان. جمعت هذه الاجتماعات مسؤولين من الدول والمنظمات الدولية وممثلي الصناعة من مقدمي خدمات الأصول الافتراضية وشركات تحليل سلاسل الكتل والهيئات الصناعية والمؤسسات المالية.

[10] يشار إليها أيضًا بالمحافظ غير الخاضعة للحراسة أو الحراسة الذاتية أو المحافظ المستضافة ذاتيًا.

القسم الأول:
تنفيذ الدول لمعايير مجموعة العمل المالي بشأن الأصول الافتراضية ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية (التوصية 15)

الوضع العام لتنفيذ التوصية 15 في تقارير التقييم المتبادل وتقارير المتابعة

4. تحرز الدول تقدمًا محدودًا في تنفيذ متطلبات مجموعة العمل المالي بشأن الأصول الافتراضية ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية (على النحو المبين في التوصية 15 ومذكرتها التفسيرية). قامت مجموعة العمل المالي والهيئات الإقليمية على غرار مجموعة العمل المالي اعتبارًا من أبريل 2023 بتقييم التزام 98 دولة بالتوصية 15 المعدلة[11]. حققت معظم الدول (73 من أصل 98) تصنيف ملتزم جزئيًا أو غير ملتزم فقط بمتطلبات مجموعة العمل المالي[12]. حققت 24 دولة (25٪) فقط تصنيف ملتزم إلى حد كبير بينما حققت دولة واحدة درجة ملتزم تمامًا (يرجى النظر الى الشكل 1.1).

[11] يتكون هذا من تصنيفات الالتزام الفني لـ 98 دولة تم تقييمها مقابل التوصية 15 المعدلة اعتبارًا من أبريل 2023.

[12] في حين أن معظم متطلبات التوصية 15 تتعلق بخدمات الأصول الافتراضية ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية، إلا التوصية تشمل أيضًا متطلبات أوسع حول التكنولوجيات الجديدة. سيؤثر أداء الدولة إجمالاً بشأن هذه العناصر أيضًا على تصنيف التوصية 15.

الشكل 1.1 الالتزام بالتوصية 15

بناءً على نتائج التقييم لـ 98 دولة، اعتبارًا من أبريل 2023

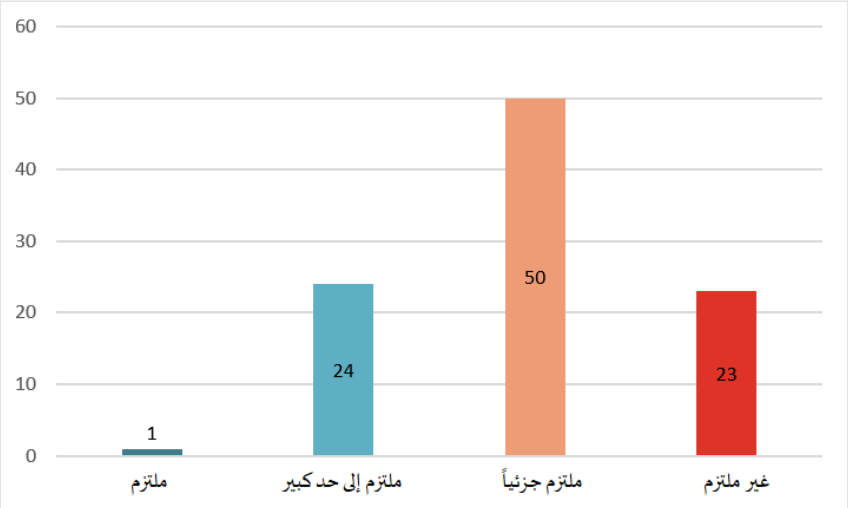

الشكل 2.1. الالتزام بالتوصية 15 الصادرة عن مجموعة العمل المالي/ المجموعات الإقليمية على غرار مجموعة العمل المالي اعتبارًا من أبريل 2023

بناءً على نتائج التقييم لـ 98 دولة، اعتبارًا من أبريل 2023

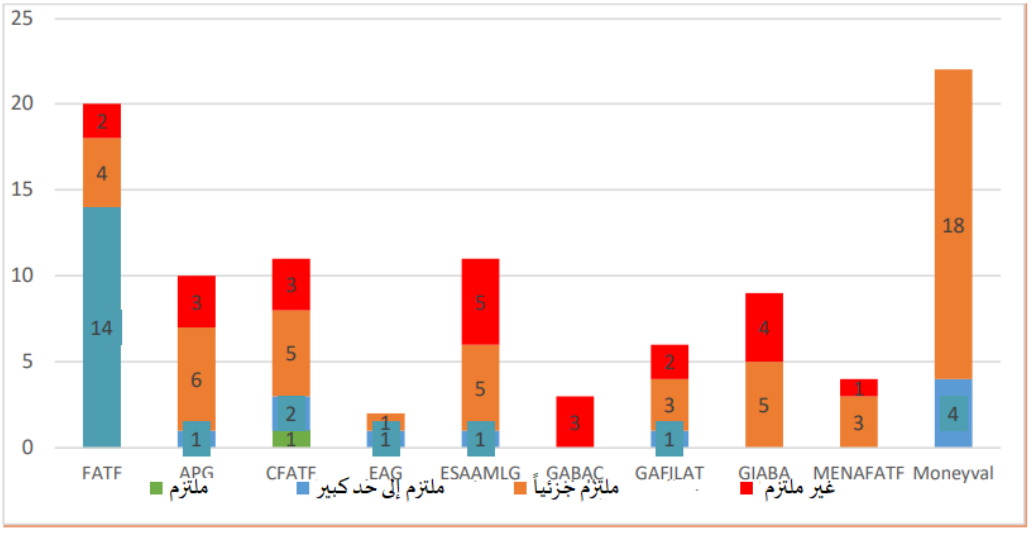

5. تشير نتائج التقييم إلى أن الدول لا تزال تناضل مع العديد من المتطلبات الأساسية، بما في ذلك إجراء تقييم للمخاطر، وتطوير نظام مقدمي خدمات الأصول الافتراضية (أي التسجيل/الترخيص أو حظر مقدمي خدمات الأصول الافتراضية) وتنفيذ قواعد السفر (يرجى النظر الى الشكل 1.3). لذلك تم

استكشاف هذه القضايا بمزيد من التفصيل في هذا التقرير (إما أدناه أو في القسم 2). يبدو أن العديد من الدول لا تعرف من أين تبدأ عندما يتعلق الأمر بتنظيم قطاع الأصول الافتراضية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. على سبيل المثال، في حين أن السلطات قد تكون على دراية بمتطلبات مجموعة العمل المالي لإجراء تقييم للمخاطر، فإنها قد لا تعرف ما هي المعلومات أو البيانات أو المنهجية التي يجب استخدامها في هذا التحليل. هذا هو الحال بشكل خاص بالنسبة للدول ذات القدرات المنخفضة و/أو تلك التي لديها أوجه قصور بشكل عام في التنظيم والرقابة على مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. واستجابةً لذلك، عزز فريق عمل الاتصال المعني بالأصول الافتراضية لدى مجموعة العمل المالي الالتزام وشجعه من خلال تطوير الأدلة الارشادية والتقارير ووثائق الأسئلة والأجوبة؛ والمشاركة في التدريب والتوعية بالاستناد للتوصية 15؛ وعقد منتدى خاص بالجهات الرقابية على مقدمي خدمات الأصول الافتراضية في يناير 2020؛ والاحتفاظ بمعلومات الاتصال الرقابية والروابط الخاصة بالتنظيم والتوجيه والإنفاذ ومشاركتها؛ والانخراط مع القطاع الخاص. بالإضافة إلى ذلك، إذا كانت الدول لا تزال بحاجة إلى المساعدة بعد مراجعة المواد المتاحة، فقد عرضت العديد من الدول تقديم المساعدة لدعم الدول الأخرى في تنفيذ التوصية 15. تماشياً مع خارطة طريق مجموعة العمل المالي لتحسين الالتزام بالتوصية 15، يجب على الدول، ولا سيما تلك الموجودة ضمن مجموعة العمل المالي وفريق العمل المعني بالأصول الافتراضية، مواصلة الجهود لتوفير المعلومات ومشاركة الخبرات والمساعدة الفنية. في جميع الحالات، يجب أن تبدأ الدول بتقييم مخاطرها، وهو ما يمثل أساسًا ضروريًا للتنظيم والرقابة الفعالة المبنية على المخاطر. يجب على الدول تقييم المخاطر حتى في حالة وجود حظر على الأصول الافتراضية/مقدمي خدمات الأصول الافتراضية.

الشكل 1.1. الالتزام بكامل معايير التوصية 15 بشكل فردي (اعتبارًا من أبريل 2023)1

بناءً على نتائج التقييم لـ 98 دولة، اعتبارًا من أبريل 2023

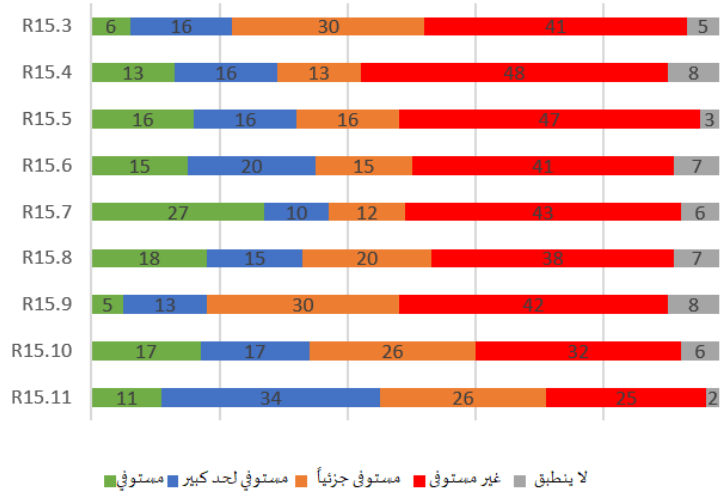

لمزيد من المعلومات حول معايير التوصية 15، يرجى النظر الى منهجية مجموعة العمل المالي حول تقييم الالتزام بتوصيات مجموعة العمل المالي، www.fatf-gafi.org/en/publications/Mutualevaluations/Fatf-methodology.html

جدول رقم 1.2. منهجية التقييم لمجموعة العمل المالي المعنية بمتطلبات الأصول الافتراضية/مقدمي خدمات الأصول الافتراضية

التوصية 15.3	تقييم المخاطر وتطبيق النهج القائم على المخاطر
التوصية 15.4	ترخيص/تسجيل مقدمي خدمات الأصول الافتراضية
التوصية 15.5	تحديد الأشخاص الطبيعيين والكيانات الاعتبارية التي تقوم بنشاطات مقدمي خدمات الأصول الافتراضية
التوصية 15.6	الرقابة على/تنظيم مقدمي خدمات الأصول الافتراضية لضمان الالتزام بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
التوصية 15.7	تأسيس ادلة ارشادية تعمل على مساعدة مقدمي خدمات الأصول الافتراضية في الالتزام بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب
التوصية 15.8	الالتزام بالعقوبات
التوصية 15.9	التدابير الوقائية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بما فيها قواعد السفر
التوصية 15.10	الالتزام بالعقوبات المالية المستهدفة
التوصية 15.11	التعاون الدولي

المصدر: منهجية مجموعة العمل المالي حول تقييم الالتزام بتوصيات مجموعة العمل المالي: www.fatf-gafi.org/en/publications/Mutualevaluations/Fatf-methodology.html

تحديات تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب للأصول الافتراضية ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية

6. لا تزال الدول تواجه تحديات في تقييم وتخفيف مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب الناشئة عن الأصول الافتراضية ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية كما هو الحال في عام 2022 (يرجى النظر الى الشكلين 1.3 و1.4). بناءً على نتائج التقييم المتبادل والمتابعة، فإن 71 من 98 دولة (72٪) لا تنفذ هذا المطلب بشكل كافٍ.[13] يتماشى هذا مع نتائج استطلاع مجموعة العمل المالي في مارس 2023 للشبكة العالمية، حيث أفاد 52 من 151 مشاركًا من الدول (34٪) أنهم لم يجروا تقييمًا للمخاطر على الأصول الافتراضية ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية. أبلغت الدول عن تحديين مشتركين لإجراء تقييم للمخاطر: أولاً، نقص البيانات الموثوقة والمتاحة بسهولة (على سبيل المثال، حول استخدام الأصول الافتراضية، وعدد مقدمي خدمات الأصول الافتراضية، ومدى المعاملات المشبوهة أو غير المشروعة، وما إلى ذلك)، ثانيًا، محدودية الإرشادات أو المنهجيات لإجراء مثل هذا التقييم للمخاطر. ولمواجهة هذه التحديات، قامت مجموعة العمل المالي بتطوير وتبادل الموارد التي يجب أن تستعين بها الدول لتحديد وتقييم المخاطر التي تفرضها الأصول الافتراضية مقدمي خدمات الأصول الافتراضية الناشئة عن أو التي تؤثر على الدولة. يتم تشجيع الدول على الرجوع إلى الأدلة الارشادية لمجموعة العمل المالي لعام 2021، والتي تتضمن العوامل التي يجب على الدول مراعاتها عند إجراء تقييم مخاطر الأصول الافتراضية[14]. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للدولة أن تستعين بمنصة العمل التشاركي الخاصة بمجموعة العمل المالي حول الأصول الافتراضية والتي تتضمن العديد من الأمثلة على تقييمات مخاطر الأصول الافتراضية[15].

[13] أي، تم تصنيف المعيار 15.3 بأنه غير متحقق أو متحقق جزئيًا.

[14] مجموعة العمل المالي (2021) *الدليل الارشادي المحدث للنهج القائم على المخاطر بما يتعلق والأصول الافتراضية ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية*، الفقرات، 31-43.

[15] منصة العمل التشاركي متاحة لجميع أعضاء الشبكة العالمية. لطلب إمكانية الدخول للمنصة، يجب على السلطات الاتصال بوزارتها أو سلطتها الرئيسية ضمن وفد دولتهم لدى مجموعة العمل المالي، أو سكرتارية المجموعات الإقليمية على غرار مجموعة العمل المالي.

الشكل 1.2. هل أجرت دولتكم تقييمًا لمخاطر الأصول الافتراضية/مقدمي خدمات الأصول الافتراضية؟

بناءً على 151 نتيجة من الاستطلاع، اعتبارًا من أبريل 2023.

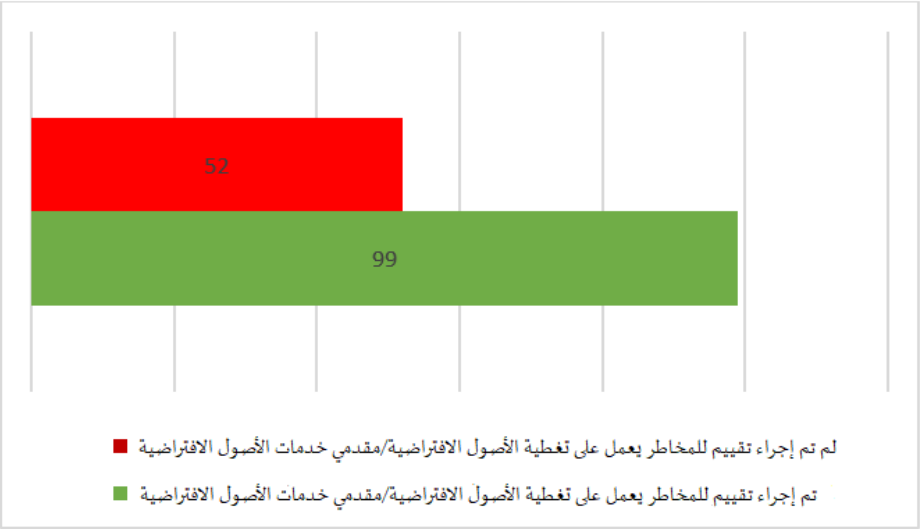

تحديات التطوير، وتنفيذ وفرض نظام لمقدمي خدمات الأصول الافتراضية

7. لا تزال العديد من الدول في طور تحديد النهج الذي يجب اتباعه في قطاع الأصول الافتراضية (يرجى النظر الى الشكل 1.5). ما يقارب ثلث المشاركين في الاستطلاع (45 من 151 دولة) لم يقرروا بعد ما إذا كان سيتم تنظيم القطاع وكيفية تنظيمه. قررت معظم الدول (90 من 151 مجيبًا) التصريح باستخدام الأصول الافتراضية وتشغيل (وتأسيس) مقدمي خدمات الأصول الافتراضية. زادت نسبة الدول التي اختارت حظر مقدمي خدمات الأصول الافتراضية بشكل طفيف خلال العام الماضي، حيث ارتفعت من 7٪ من المشاركين في الاستطلاع في عام 2022 إلى 11٪ في عام 2023 (16 دولة)، على الرغم من أن هذا قد يتأثر أيضًا بزيادة عدد المشاركين في الاستطلاع (98 في 2022 و151 في 2023). أشارت الردود على الاستطلاع إلى أن نهج الحظر يبدو أكثر شيوعًا في مناطق معينة. من المرجح كما هو مبين في الشكل 1.6 أن يختار أعضاء مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ نهج الحظر.

الشكل 1.3. ما هو نهج دولتكم في التعامل مع الأصول الافتراضية ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية؟

بناءً على 151 نتيجة من الاستطلاع، اعتبارًا من أبريل 2023.

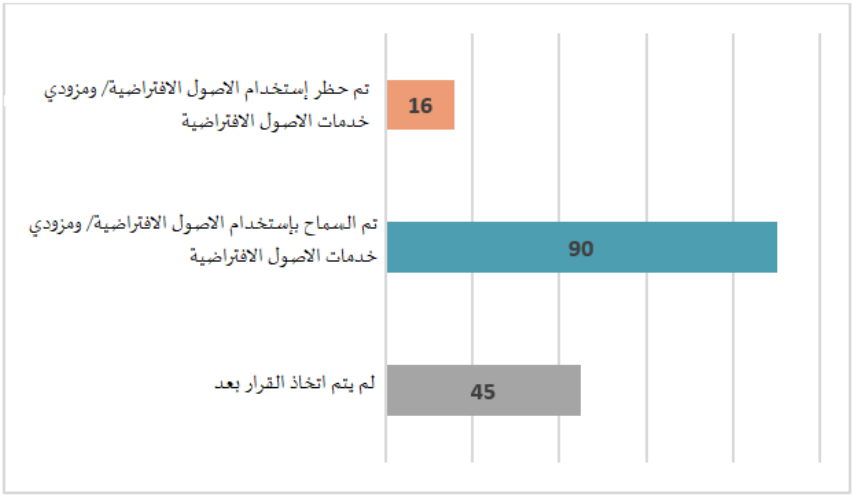

الشكل 1.4. نهج مجموعة العمل المالي/الهيئات الاقليمية على غرار مجموعة العمل المالي للتعامل مع الأصول الافتراضية ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية

بناءً على 151 نتيجة من الاستطلاع، اعتبارًا من أبريل 2023.

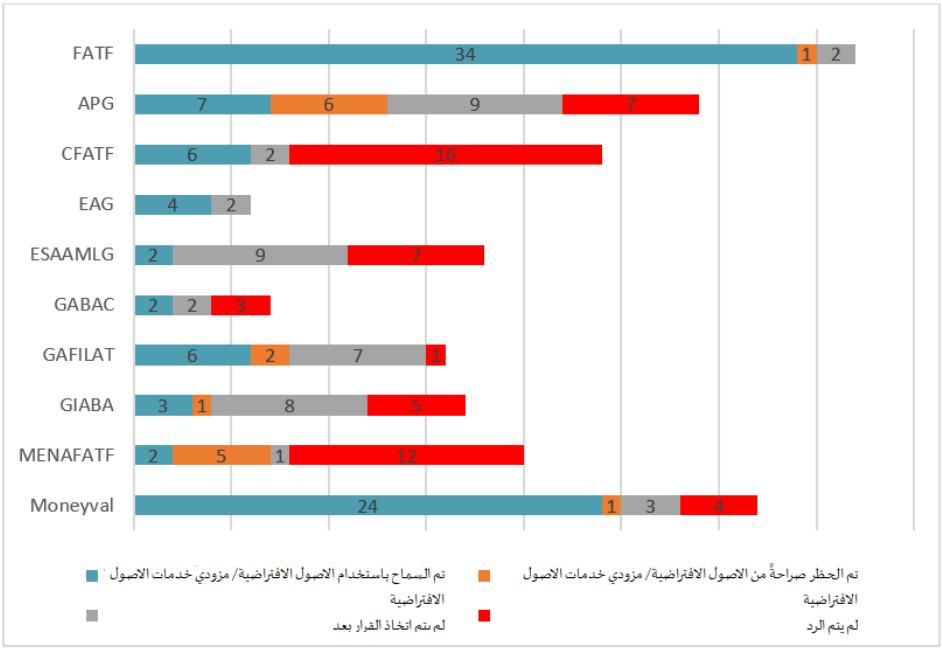

8. هناك العديد من العوامل التي تتجاوز مخاوف غسل الأموال وتمويل الإرهاب والتي قد تؤثر على قرار الدولة لتنظيم أو حظر مقدمي خدمات الأصول الافتراضية. نظر صندوق النقد الدولي بشكل شامل في هذه العوامل في ورقته البحثية في فبراير 2023 بعنوان عناصر السياسات الفعالة للأصول المشفرة (يرجى النظر الى الملحق أ). ومع ذلك، يبدو أن بعض الدول تختار نهج الحظر، ليس اعتماداً على المخاطر، بل بناءً على افتراض أن الحظر يتطلب موارد أقل أو أسهل في الإدارة من إنشاء وإنفاذ نظام ترخيص/تسجيل ونظام

رقابي[16]. قامت نسبة كبيرة (38٪؛ 6 من 16 دولة) من الدول التي أبلغت عن حظر مقدمي خدمات الأصول الافتراضية بذلك دون إجراء أي تقييم للمخاطر المتعلقة بخدمات الأصول الافتراضية ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية في الدولة. حددت دولة واحدة ممن يحضرون الأصول الافتراضية على أنها عالية المخاطر.

9. تشير نتائج التقييم إلى صعوبة حظر مقدمي خدمات الأصول الافتراضية بشكل ناجح؛ حيث تم تقييم دولة واحدة فقط تتبع هذا النهج على أنها ملتزمة إلى حد كبير مع متطلبات مجموعة العمل المالي. لم تحصل أي دولة على تصنيف ملتزم بشكل كامل. لتنفيذ نهج الحظر بشكل فعال، يجب على الدول إجراء تقييم شامل للمخاطر (لتحديد مجموعة مقدمي خدمات الأصول الافتراضية وتحديد ما إذا كان الحظر مناسبًا)، وتحديد نشاط مقدمي خدمات الأصول الافتراضية غير المصرح بهم ومعاقبتهم، وأن تمتلك آليات قوية وفعالة للتعاون الدولي للمساعدة في الكشف والاستجابة للنشاط المحظور. كما لوحظ أعلاه، فإن العديد من الدول التي تتبع نهج الحظر لم تقم بإجراء تقييم للمخاطر. بالإضافة إلى ذلك، فإن نسبة كبيرة (44٪؛ 7 من 16 دولة) من الدول التي عملت على الحظر لم تتخذ أي إجراء رقابي أو تنفيذي لمعاقبة مقدمي خدمات الأصول الافتراضية غير القانونيين الذين يعملون داخل الدول.

10. تواجه الدول أيضًا تحديات في الترخيص أو تسجيل مقدمي خدمات الأصول الافتراضية، سواء في القانون أو في الممارسة العملية. تشير نتائج التقييم إلى أن 30٪ فقط من الدول التي تم تقييمها (29 من 97) تطلب بشكل مُرضٍ أن يكون مقدمي خدمات الأول الافتراضية مرخصين أو مسجلين (أي أن المعيار 15.4 متحقق أو متحقق بشكل كبير؛ انظر الشكل 1.3). هذا الرقم أفضل قليلاً في الاستطلاع الذاتي، حيث أفاد 51٪ من المستجيبين (77 من 151 مشاركًا) وجوب أن يكون مقدمي خدمات الأصول الافتراضية مرخصين أو مسجلين. عدد أقل من الدول (40٪؛ 60 من 151 مشاركًا) أفادوا بأن مقدمي خدمات الأصول الافتراضية مرخصون أو مسجلين في الممارسة العملية. من بين الدول التي قيمت خدمات الأصول الافتراضية/مقدمي خدمات الأصول الافتراضية على أنها عالية المخاطر (والتي لا تتبع نهج الحظر)، 16٪ (6 من 38 مشاركًا) ليس لديها حتى الآن تشريعات سارية تتطلب أن يكون مقدمي خدمات الأصول الافتراضية مسجلة/مرخصة. يؤدي مقدمو خدمات الأصول الافتراضية غير المرخصين أو غير المسجلين العاملين في الدول بدون نظام ترخيص أو تسجيل إلى مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، لأنهم يخضعون للحد الأدنى من الرقابة أو متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أو بدونها. إن مقدمي خدمات الأصول الافتراضية معرضون للاستغلال من قبل جهات غير مشروعة، كما أن افتقارها إلى الالتزام الفعال في مجال مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب يعقد جهود إنفاذ القانون للتصدي لمثل هذا الاستغلال. قد يواجه مقدمو خدمات الأول الافتراضية المرخصين أو المسجلين أيضًا تحديات متزايدة في الحصول على المعلومات والتحقق منها عن مقدمي خدمات الأول الافتراضية غير المرخصة أو غير المسجلة النظيرة. يمكن أن تقلل

[16] بموجب معايير مجموعة العمل المالي، تُعفى الدول التي تتخذ نهج الحظر من تنفيذ المجموعة الكاملة من متطلبات التوصية 15، على سبيل المثال، ترخيص/تسجيل مقدمي خدمات الأصول الافتراضية، والإشراف عليهم، وتطبيق الإجراءات الوقائية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على مقدمي خدمات الأصول الافتراضية، وما إلى ذلك). يرجى النظر الى منهجية مجموعة العمل المالي، الحاشية 44.

هذه التحديات من فعالية تدابير التخفيف من المخاطر وقدرة مقدمي خدمات الأصول الافتراضية على الوفاء بالتزاماتها الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (يرجى النظر الى القسم 2 أدناه).

الشكل 1.5. هل توجد تشريعات سارية في دولتكم تتطلب تسجيل/ترخيص مقدمي خدمات الأصول الافتراضية؟

بناءً على 90 نتيجة من الاستطلاع، اعتبارًا من أبريل 2023.

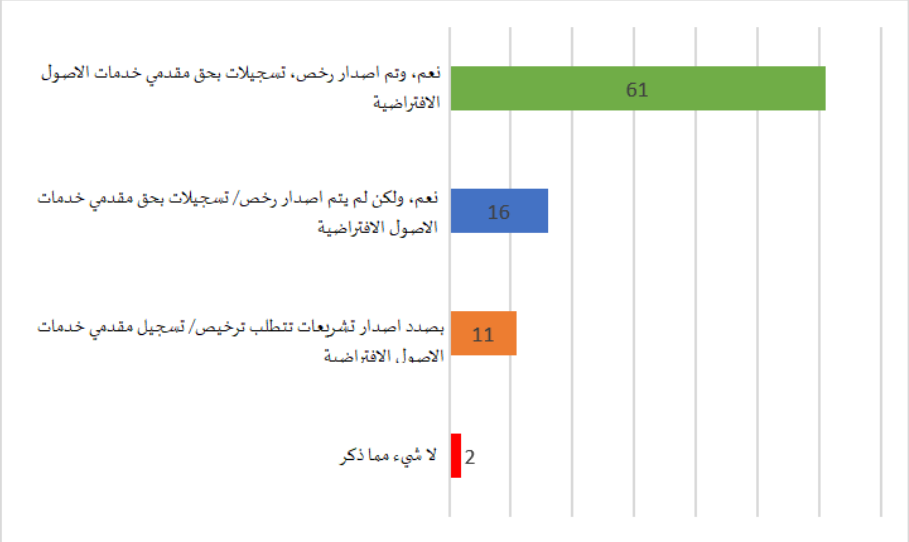

11. غالبًا ما يكون للدول التي تواجه صعوبات في الترخيص/التسجيل أوجه قصور في الرقابة والعقوبات على عدم الالتزام، مما قد يشير إلى نقص عام في القدرات باعتباره تحديًا أساسيًا. تم تقييم عدد قليل من الدول (36٪؛ 35 من 98 دولة) على أنها تمتلك أنظمة رقابة أو مراقبة مناسبة. وكان عدد مماثل (34٪؛ 33 من 98 دولة) لديها عقوبات متناسبة ورادعة متاحة بحق مقدمي خدمات الأصول الافتراضية (بما في ذلك مديروهم والإدارة العليا) في حال انتهاك متطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (يرجى النظر الى الشكل 1.3، المعيار 15.8 أعلاه). فقط نسبة منخفضة مماثلة (25٪؛ 34 من 98 دولة) لديها متطلبات فعالة مطبقة لضمان التزام مقدمي خدمات الأُصول الافتراضية لمتطلبات العقوبات المالية المستهدفة (يرجى النظر الى الشكل 1.3، المعيار 15.10 أعلاه).

12. الدول التي أنشأت بنجاح نظام تسجيل أو ترخيص، تحرز تقدمًا جيدًا نسبيًا في الرقابة على التزامات مقدمي خدمات الأصول الافتراضية الخاصة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وإنفاذها. أكثر من ثلاثة أرباع الدول التي تسمح بمقدمي خدمات الأصول الافتراضية أفادت بأنها أجرت تفتيشًا رقابياً أو أدرجت مقدمي خدمات الأصول الافتراضية في خطة التفتيش الحالية الخاصة بها (68 من 90 مشاركًا). كما اتخذ عدد معقول (61٪؛ 55 من 90 مشاركًا) إجراءات إنفاذ أو إجراءات رقابية أخرى ضد مقدمي خدمات الأصول الافتراضية الذين فشلوا في الالتزام بالتزاماتهم.

13. بغض النظر عن النهج المتبع (إما الترخيص/التسجيل أو حظر مقدمي خدمات الأُصول الافتراضية)، يجب أن تبدأ الدول أو تستمر في المراقبة أو الاشراف على مجموعة مقدمي خدمات الأصول الافتراضية وفرض الالتزام.

القسم الثاني:
تنفيذ قواعد السفر لمجموعة العمل المالي

14. تطبق قواعد السفر متطلبات الحوالات البنكية الخاصة بمجموعة العمل المالي (التوصية 16) على سياق الأُصول الافتراضية. تتطلب قاعدة السفر من مقدمي خدمات الأصول الافتراضية والمؤسسات المالية الحصول على معلومات المنشأ والمستفيد المحددة والاحتفاظ بها ونقلها على الفور وبشكل آمن عند تحويل الأصول الافتراضية.

الصندوق 2.1. ما الهدف من قواعد السفر الخاصة بمجموعة العمل المالي؟

قاعدة السفر هي عبارة عن إجراء رئيسي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب يمكّن مقدمي خدمات الأصول الافتراضية والمؤسسات المالية من منع الإرهابيين وغاسلي الأموال وغيرهم من المجرمين من الوصول إلى التحويلات البرقية لنقل أموالهم (بما في ذلك الأصول الافتراضية)، واكتشاف عمليات استغلال (إساءة استخدام) عند حدوثها. تضمن هذه المتطلبات، على وجه التحديد، توفر معلومات المنشئ والمستفيد الأساسية لصالح:

- سلطات إنفاذ القانون للكشف عن الإرهابيين أو المجرمين الآخرين والتحقيق معهم ومقاضاتهم، وتتبع أصولهم؛
- وحدات المعلومات المالية لتحليل النشاط المشبوه أو غير العادي؛ و
- مقدمي خدمات الأَصول الافتراضية الطالبة والوسيطة والمستفيدة والمؤسسات المالية لتحديد المعاملات المشبوهة والإبلاغ عنها، وتجميد الأموال ومنع المعاملات مع الأشخاص أو الكيانات الخاضعة للعقوبات.

المصدر: توصيات مجموعة العمل المالي، المذكرة التفسيرية للتوصية 16

الوضع العام للدول التي تنفذ قواعد السفر وتعمل على إنفاذها

15. منذ التحديث المستهدف الأخير لمجموعة العمل المالي في يونيو 2022، أحرزت الدول تقدمًا محدودًا في فرض وتطبيق قاعدة السفر الخاصة بمجموعة العمل المالي. استنادًا إلى استطلاع أبريل 2023، لم يتخذ 54٪ من المستجيبين (73 من 135 مشاركًا، باستثناء أولئك الذين يحظرون مقدمي خدمات الأَصول الافتراضية) حتى الآن أي خطوات نحو تنفيذ قواعد السفر. من المتوقع أن تكون هذه المجموعة أكبر في الواقع، حيث من المحتمل أن الدول الإضافية البالغ عددها 54 التي لم تستجب لاستطلاع مجموعة العمل المالي في عام 2023 لم تحرز تقدمًا في تنفيذ قاعدة السفر[17] .

16. أصدرت 35 دولة، وفقًا لردود الاستطلاع، تشريعات/لوائح لتنفيذ قاعدة السفر و27 دولة في طور اعتماد تشريع/لوائح (على سبيل المثال، وضعت موعداً لمشروع قانون، وأصدرت مشروع قانون، وأجرت مشاورات عامة بشأن مشروع قانون، إلخ.). ويعتبر هذا تقدم غير كافٍ منذ عام 2022 (عندما أقرت 30 دولة تشريعات جديدة وكانت 25 دولة في طور القيام بذلك). ثلثا (25 من 38 مشاركًا) الدول التي قيمت خدمات الأَصول الافتراضية/مقدمي خدمات الأصول الافتراضية على أنها عالية المخاطر ولا تتبع نهج الحظر لم

[17] افترض تقرير عام 2022، على أساس نتائج التقييم، أن مستوى التقدم المحرز في الدول غير المستجيبة كان على الأرجح في حده الأدنى. تؤكد نتائج الاستطلاع للعام 2023 هذه الفرضية؛ حيث كان معدل الاستجابة أعلى من ذلك بكثير، لكن المستجيبين الجدد أفادوا عمومًا بأن التقدم المحرز ضئيل.

تصدر بعد تشريعات لتنفيذ قواعد السفر. الوضع آخذ في التطور مع إحراز بعض التقدم منذ إجراء الاستطلاع؛ على سبيل المثال، أصدر الاتحاد الأوروبي تشريعات تضع إطارًا تنظيميًا لمقدمي خدمات الأصول الافتراضية[18] وتنفذ قواعد السفر.[19] وبذلك يرتفع عدد الدول التي أصدرت تشريعات أو لوائح لتنفيذ قواعد السفر إلى 58، مما يعكس تقدمًا أكثر أهمية منذ عام 2022، على الرغم من أن الالتزام العالمي لا يزال غير مرضٍ. كما هو في 2022، لايزال إنفاذ قواعد السفر ضعيفاً. أشارت 21٪ فقط من الدول (13 من 62[20] مشاركًا) إلى أنها أصدرت نتائج رقابية أو إرشادات، أو اتخذت إجراءات إنفاذ أو إجراءات رقابية أخرى ركزت فيها على الالتزام لقواعد السفر ضد مقدمي خدمات الأصول الافتراضية.

17. إن عدم إحراز تقدم في هذا المجال هو مصدر قلق خطير لأن طبيعة قاعدة السفر تعني أن فعاليتها تعتمد على التطبيق والإنفاذ المتسقين والعالميين. تحث مجموعة العمل المالي الدول على إحراز تقدم فوري لسن وإنفاذ تشريع لتنفيذ قاعدة السفر.

الشكل 2.1. هل أصدرت دولتكم قواعد السفر بحق مقدمي خدمات الأصول الافتراضية؟

بناءً على 135 نتيجة من الاستطلاع، اعتبارًا من أبريل 2023.

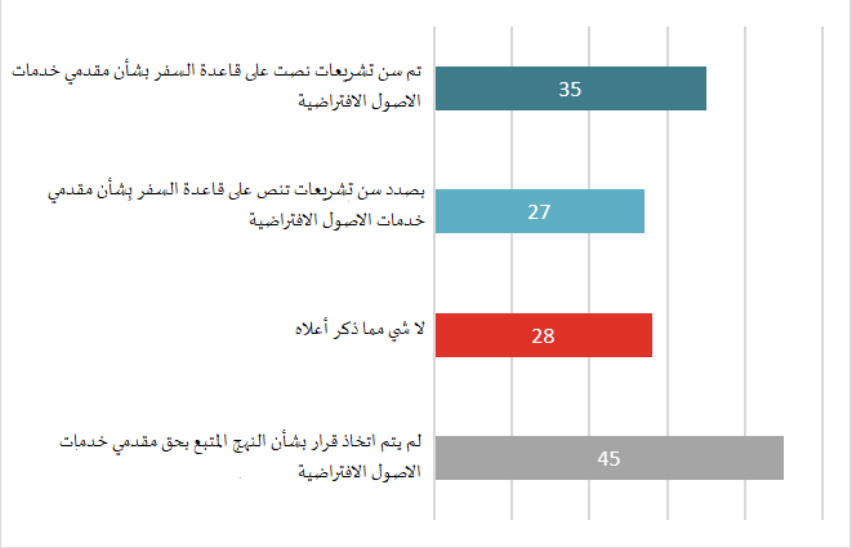

[18] اللائحة (الاتحاد الأوروبي) 1114/2023 الصادرة عن البرلمان الأوروبي والمجلس بتاريخ 31 مايو 2023 بشأن أسواق الأصول المشفرة، واللوائح المعدلة (الاتحاد الأوروبي) رقم 2010/1093 و(الاتحاد الأوروبي) رقم 2010/1095 والتوجيهات EU/36/2013 و(الاتحاد الأوروبي) 1937/2019 (النص ذو صلة بالمنطقة الاقتصادية الأوروبية).

[19] اللائحة (الاتحاد الأوروبي) 1113/2023 الصادرة عن البرلمان الأوروبي والمجلس بتاريخ 31 مايو 2023 بشأن المعلومات المصاحبة لعمليات تحويل الأموال وبعض الأصول المشفرة والتوجيهات المعدلة (الاتحاد الأوروبي) 849/2015 (النص ذو صلة بالمنطقة الاقتصادية الأوروبية).

[20] تم طلب تقديم ردود تتعلق بإنفاذ قواعد السفر فقط من 35 دولة أصدرت تشريعات/لوائح لتنفيذ قاعدة السفر و27 دولة في طور تبني تشريع/لائحة.

الشكل 2.2. تنفيذ قواعد السفر من قبل مجموعة العمل المالي/الهيئات الاقليمية على غرار مجموعة العمل المالي

بناءً على 135 نتيجة من الاستطلاع، اعتبارًا من أبريل 2023.

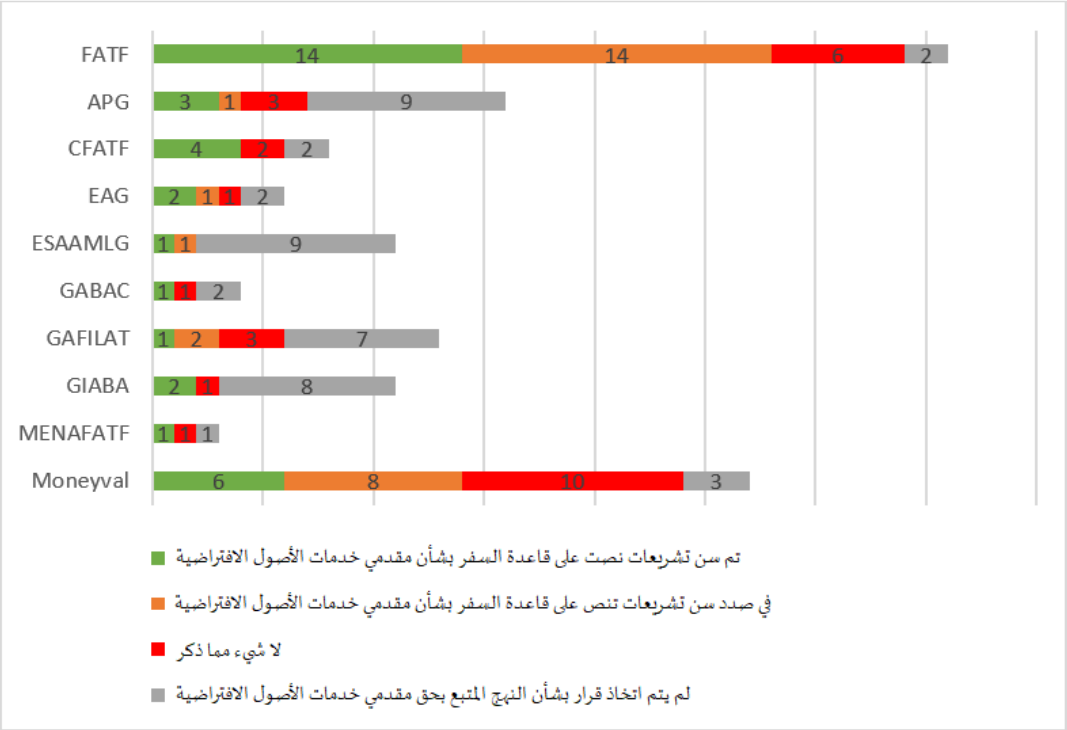

تحديات القطاع العام والخاص والحلول المتعلقة بتنفيذ قواعد السفر

الشكل 2.3. هل تمتلك دولتكم منهجاً حدياً في تنفيذ قواعد السفر؟

بناءً على 62 نتيجة من الاستطلاع، اعتبارًا من أبريل 2023.

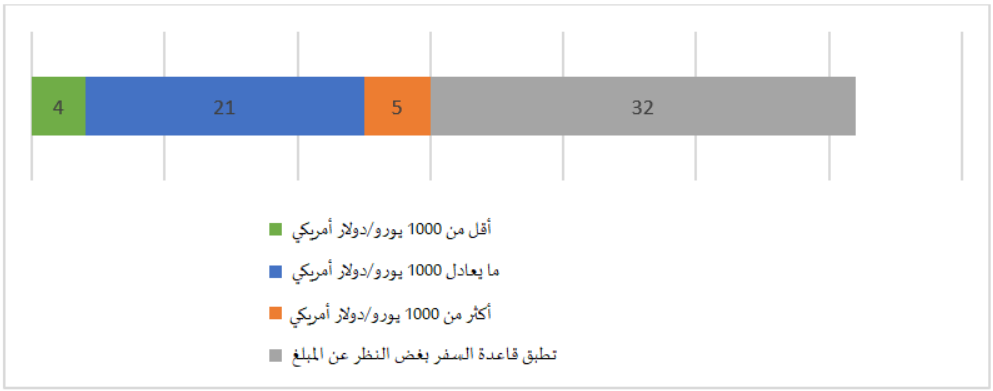

18. تواجه الدول ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية مجموعة من التحديات في تنفيذ قاعدة السفر. بالنسبة للعديد من الدول، يكون مصدر هذه التحديات هو نفسه الذي تمت مواجهته عند تنفيذ متطلبات التوصية 15 الأخرى، على سبيل المثال، نقص الموارد والخبرة الفنية والقدرات، فضلاً عن احتمال عدم الاعتراف بالظروف التي تتطلب الاستعجال (الظروف الطارئة).

الاختلاف في متطلبات الدول ومسألة "الشروق"

19. أبلغ قطاع مقدمي خدمات الأصول الافتراضية إلى أن الاختلافات بين متطلبات قواعد السفر الوطنية يمكن أن تكون صعبة. استنادًا إلى إجابات الاستطلاع، فإن غالبية الدول لديها نفس المتطلبات فيما يتعلق بالمعلومات التي يجب على مقدمي خدمات الأصول الافتراضية الطالبة والمستفيدة جمعها وإرسالها (الاسم والعنوان الفعلي). ومع ذلك، تختلف المتطلبات الوطنية فيما يتعلق بمعلومات المستفيد التي يجب جمعها وتقديمها. حددت نتائج الاستطلاع أيضًا العديد من الدول التي طلبت من مقدمي خدمات الأصول الافتراضية جمع معلومات إضافية لأغراض التخفيف من حدة المخاطر. تسمح معايير مجموعة العمل المالي بوجود تنوع بشكل عام، بشرط استيفاء الحد الأدنى من المتطلبات. علاوة على ذلك، فإن التنسيق العالمي الكامل غير واقعي نظرًا للاختلافات في الأطر الوطنية، وملفات تعريف المخاطر، والسياقات، والنهج الخاصة بتخفيف المخاطر. كما يوجد نقص في التنسيق عبر القطاعات الأخرى مثل البنوك المراسلة. يجب على السلطات التأكد من أن اللوائح المحلية تلبي الحد الأدنى من متطلبات مجموعة العمل المالي وأن المتطلبات الوطنية واضحة، ويجب أن تنظر في التنسيق حيثما كان ذلك ممكنًا ومفيدًا لتخفيف المخاطر. يجب على السلطات أيضًا أن تواصل التنسيق عبر الدول حول كيفية التعامل مع التحديات المشتركة، وينبغي أن تدعم القطاع الخاص في مسؤوليته لاعتماد الأدوات التي يمكن أن تستوعب الاختلافات الوطنية.

20. يشار عادةً الى التأخيرات في التنفيذ والجداول الزمنية المختلفة لإنفاذ قاعدة السفر عبر الدول إلى باسم "قضية الشروق". لا تزال هذه المشكلة تسبب تحديات للقطاع الخاص بالنظر إلى الطبيعة الدولية وغير المرتبطة بحدود للأصول الافتراضية. يتطلب الالتزام لقواعد السفر أن يقوم كل من مقدمي خدمات الأصول الافتراضية الطالبة والمستفيدة بجمع معلومات عن عملائهم وأن يكونوا قادرين على نقل هذه المعلومات واستلامها وحمايتها بشكل كافٍ. نظرًا لأن العديد من الدول لم تنفذ بعد قاعدة السفر، فمن غير المرجح أن يكون لكل من مقدمي خدمات الأصول الافتراضية المشاركين في أي معاملة معينة متطلبات وطنية للالتزام لهذه الالتزامات. سيستمر مقدمو خدمات الأصول الافتراضية الذين يعملون في أو من الدول التي تمتلك التزامات لقواعد السفر في مواجهة التحديات في تنفيذ جميع المعاملات المغطاة بطريقة ملتزمة، حتى يُطلب من جميع مقدمي خدمات الأصول الافتراضية تنفيذ قاعدة السفر.

21. تستمر الدول التي طبقت قاعدة السفر في اتخاذ مجموعة من الأساليب للتعامل مع قضية الشروق، والتي تمت تغطية الكثير منها بالتفصيل في تقرير مجموعة العمل المالي لشهر يونيو 2022. كما هو الحال في عام 2022، من الدول التي نفذت قاعدة السفر أو هي بصدد القيام بذلك، فإن 13٪ (8 من 62 مشاركًا) يتخذون نهجًا مرحليًا للتنفيذ (على سبيل المثال، الطلب من مقدمي خدمات الأصول الافتراضية فقط تنفيذ قاعدة السفر في ظروف معينة، أو تحديد حد أعلى لمبلغ المعاملة لتطبيق متطلبات قاعدة

السفر، أو السماح بمعالجة البيانات يدويًا مع تأخير قصير لنقل تنفيذ قاعدة السفر). سمحت الدول الأخرى (18٪؛ 11 من 62 دولة نفذت قاعدة السفر أو هي في طور القيام بذلك) بفترة سماح للالتزام لقواعد السفر، حيث توجد إعفاءات أو مرونة في كيفية التزام مقدمي خدمات الأصول الافتراضية.

22. بالإضافة إلى ذلك، تحدد بعض الدول كيفية تفاعل مقدمي خدمات الأصول الافتراضية المحلية مع نظرائها الأجانب. من بين الدول التي تطبق قاعدة السفر، يمتلك ما يقارب النصف منها تدابير معمول بها لضمان تعامل مقدمي خدمات الأصول الافتراضية المحليين مع نظراء منظمين و/أو ملتزمين لقواعد السفر، أو اتخاذ خطوات أخرى للتخفيف من المخاطر المرتبطة بمقدمي خدمات الأصول الافتراضية التي تفتقر إلى التزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. تشمل التدابير السماح لمقدمي خدمات الأصول الافتراضية المحلية بالتعامل فقط مع نظرائهم الأجانب المرخصين/المسجلين (3 من 62 مشاركًا)؛ السماح لمقدمي خدمات الأصول الافتراضية المحلية بالتعامل فقط مع نظرائهم الأجانب المرخصين/المسجلين والملتزمين لقواعد السفر (13 من 62 مشاركًا)؛ السماح لمقدمي خدمات الأصول الافتراضية المحلية بإجراء المعاملات مع النظراء الأجانب المرخصين/المسجلين في دول محددة و/أو يلتزمون بقواعد السفر (3 من 62 مشاركًا)؛ أو السماح لمقدمي خدمات الأصول الافتراضية بالتعامل مع نظرائهم الأجانب غير المرخصين/غير المسجلين ولكن فقط في حالة اتخاذ تدابير لتخفيف المخاطر (11 من 62 مشاركًا). ومع ذلك، فإن جزءًا كبيرًا من الدول (17 من 62 مستجيباً) التي طبقت قاعدة السفر أو من هم في طور القيام بذلك تسمح لممثلي مقدمي خدمات الأصول الافتراضية المحليين بالتعامل مع أي مقدمي خدمات الأصول الافتراضية الأجنبية، بغض النظر عن الترخيص/التسجيل، أو الالتزام لقواعد السفر، أو المخاطر ذات الصلة بتدابير التخفيف.

23. لن يتم حل مشكلة الشروق إلا من خلال التنفيذ الواسع لمعايير مجموعة العمل المالي على الأصول الافتراضية ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية، بما في ذلك قاعدة السفر. وهذا يسلط الضوء على أهمية عمل مجموعة العمل المالي لتسريع تنفيذ التوصية 15. تدعو مجموعة العمل المالي جميع الدول إلى سن وتطبيق قاعدة السفر بسرعة.

العناية الواجبة تجاه مقدمي خدمات الأصول الافتراضية النظيرة

24. لكي يقوم مقدمي خدمات الأصول الافتراضية بنقل معلومات قاعدة السفر المطلوبة، يحتاجون إلى تحديد وإجراء العناية الواجبة على النظراء من مقدمي خدمات الأصول الافتراضية أو المؤسسة المالية.[21] تشير المناقشات مع القطاعين العام والخاص إلى أن هذا لا يزال يمثل تحديًا. كما هو مذكور أعلاه، تظهر نتائج الاستطلاع أن العديد من الدول تسمح لمقدمي خدمات الأصول الافتراضية المحليين بالتعامل مع مقدمي خدمات الأصول الافتراضية الأجانب غير المرخصين/المسجلين و/أو لا يلتزمون لقاعدة السفر. وهذا يتطلب تدابير إضافية لتخفيف المخاطر للقطاع الخاص لتجنب تقديم بيانات العملاء إلى النظراء غير

[21] مجموعة العمل المالي (2021) *الدليل الارشادي المحدث للنهج القائم على المخاطر بما يتعلق والأصول الافتراضية ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية*، الفقرات، 169، 196. تضمن العناية الواجبة على النظراء تجنب مقدمي خدمات الأصول الافتراضية التعامل مع الجهات الفاعلة غير المشروعة أو الخاضعة للعقوبات وتوفر ضمانًا بأن الطرف المقابل يمكنه الالتزام لقاعدة السفر، بما في ذلك حماية سرية المعلومات المشتركة. ويلاحظ أن العناية الواجبة على النظراء بغرض الالتزام للمعيار 16 تختلف عن الالتزامات المطبقة على علاقات المراسلة عبر الحدود (التوصية 13).

المناسبين. يكافح مقدمي خدمات الأصول الافتراضية لإجراء العناية الواجبة بشكل فعال على مقدمي خدمات الأصول الافتراضية النظراء غير المرخصين/غير المسجلين و/أو من وي مستويات التزام ضعيفة.

25. وأشار مقدمي خدمات الأصول الافتراضية إلى الصعوبات في تحديد بسهولة مقدمي خدمات الأصول الافتراضية النظيرة التي لم تكن مسجلة/مرخصة أو الحصول على معلومات عن مقدمي خدمات الأصول الافتراضية. تتضمن هذه المعلومات قدرة مقدمي خدمات الأصول الافتراضية على الاحتفاظ بمعلومات قواعد السفر بأمان؛ سواء كانت مرتبطة بجهات غير مشروعة أو أشخاص خاضعين للعقوبات؛ ومستوى التزام مقدمي خدمات الأصول الافتراضية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. في بعض الحالات، يواجه مقدمي خدمات الأصول الافتراضية تحديات في تحديد مقدمي خدمات الأصول الافتراضية المرخصين/المسجلين. يمكن أن ينتج هذا عن كل من نقص المعلومات العامة عن مقدمي خدمات الأصول الافتراضية المرخصة أو المسجلة (على سبيل المثال، من خلال قاعدة بيانات أو سجل عام لمقدمي خدمات الأصول الافتراضية المرخصة/المسجلة)، وكذلك تصميم بعض أدوات الالتزام لقواعد السفر التي يمكنها فقط تحديد النظراء ممن هم مشتركون في هذه الأداة المعينة. لتسهيل العناية الواجبة تجاه الأطراف المقابلة بما يتماشى مع التوصية 16، وكذا التوصية 13[22]، يتم تشجيع الدول بشدة على الاحتفاظ بالمعلومات ونشرها عن مقدمي خدمات الأصول الافتراضية المسجلة أو المرخصة في الدولة. يمكن أن تؤثر أوجه القصور في أدوات الالتزام لقواعد السفر أيضًا على قدرة مقدمي خدمات الأصول الافتراضية على إجراء العناية الواجبة على النظراء، كما هو موضح في القسم التالي.

مسائل متعلقة بأدوات الالتزام لقواعد السفر

26. عندما تم تضمين قاعدة السفر الخاصة بمقدمي خدمات الأصول الافتراضية في معايير مجموعة العمل المالي في 2019، لم يتم تطوير الأدوات التي تسمح لمقدمي خدمات الأصول الافتراضية بالالتزام لقاعدة السفر (والمتطلبات الوطنية المماثلة) إلى حد كبير. استجاب قطاع الأصول الافتراضية لمعايير مجموعة العمل المالي بشأن الأصول الافتراضية ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية من خلال تطوير مجموعة من أدوات الالتزام التي تسمح لمقدمي خدمات الأصول الافتراضية بجمع المعلومات عن المنشئ والمستفيد من المعاملة وتقديم هذه المعلومات إلى مقدمي خدمات الأصول الافتراضية في الطرف الآخر من المعاملة. ومع ذلك، فإن أدوات الالتزام هذه تواجه تحديين رئيسيين: الالتزام لمتطلبات قاعدة السفر الخاصة بمجموعة العمل المالي، والاحتكاك المتعلق بنقص قابلية التشغيل البيني بين أدوات الالتزام لقواعد السفر.

27. في الوقت الحاضر، لا ترتقي العديد من أدوات الالتزام إلى مستوى معايير مجموعة العمل المالي. كما هو مبين في الجدول 2.1 أدناه، تشمل أمثلة أوجه القصور إرسال المعلومات بعد معاملة الأصول الافتراضية على السلسلة. للالتزام بالتزامات التجميد في الممارسة العملية، يجب على مقدمي خدمات

[22] تتطلب التوصية 13 من المؤسسات إجراء العناية الواجبة بشأن المؤسسات التي لديها علاقة مصرفية مراسلة أو علاقة مماثلة أخرى معها، على سبيل المثال، تقديم خدمات الأصول الافتراضية إلى مقدم خدمات أصول افتراضية آخر. وهذا يشمل فهم طبيعة عمل المستجيب، والحصول على معلومات عن سمعة المؤسسة وجودة الإشراف، وتقييم ضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لدى المستجيب.

الأصول الافتراضية تقديم معلومات قواعد السفر في وقت كافٍ لكلا المؤسستين لإجراء فحص للعقوبات، وتحديد أي أشخاص/كيانات مسماة، وتجميد الأموال قبل أن يتمكن أي فاعل/جهة خاضع/ة للعقوبات من الوصول إلى الأموال أو تبديدها. نظرًا لسرعة معاملة الأصول الافتراضية، فهذا يعني أنه يجب تقديم المعلومات في وقت واحد أو قبل تنفيذ المعاملة[23].

28. يمكن للقطاعين العام والخاص أن يساعدا في تجنب الاعتماد الواسع النطاق على الأدوات غير الملتزمة. تشترك بعض الدول وفريق العمل المعني بالأصول الافتراضية مع مقدمي خدمات الأصول الافتراضية لتحديد أدوات الالتزام شائعة الاستخدام والتأكد من أنها تلبي جميع متطلبات مجموعة العمل المالي، ومع موفري أدوات الالتزام لتحديد أوجه القصور المحتملة وإثارة مسألة أهمية التنفيذ الكامل لمتطلبات مجموعة العمل المالي. يمكن لواضعي السياسات أيضًا الإشارة إلى أهمية الالتزام لمعايير مجموعة العمل المالي. بالنسبة في الحالات التي تستمر فيها أوجه القصور في أدوات الالتزام لقواعد السفر، يمكن للسلطات المختصة تنبيه وتحذير مقدمي خدمات الأصول الافتراضية من الأدوات غير الملتزمة التي تعمل داخل الدولة، وتذكير مقدمي خدمات الأصول الافتراضية باستخدام أدوات الالتزام التي تلبي متطلبات مجموعة العمل المالي فقط، و/أو اتخاذ إجراءات رقابية أو تنفيذية حسب الاقتضاء. يجب أن يتوخى مقدمي خدمات الأصول الافتراضية الحذر في اختيار أي مزود أداة التزام واتخاذ خطوات للتأكد من أن مزودهم سيسمح لهم بتلبية جميع متطلبات قواعد السفر الخاصة بمجموعة العمل المالي. يحدد الصندوق 2.2 أدناه الأسئلة الإرشادية التي يجب على مقدمي خدمات الأصول الافتراضية طرحها لتحديد ما إذا كانت أدوات الالتزام المحتملة لقواعد السفر ستمتثل لجميع متطلبات مجموعة العمل المالي.

[23] مجموعة العمل المالي (2021) *إرشادات محدثة لنهج قائم على المخاطر للأصول الافتراضية ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية*، الفقرة 185، 187

جدول رقم 2.1. أمثلة على أوجه القصور في أدوات الالتزام لقواعد السفر المتاحة

أوجه القصور	متطلبات مجموعة العمل المالي على مقدمي خدمات الأصول الافتراضية	إشارة إلى معايير مجموعة العمل المالي
تسمح الأداة لمقدمي خدمات الأصول الافتراضية بإرسال معرف المعاملة بدلاً من عنوان محفظة المنشئ	يجب على مقدمي خدمات الأصول الافتراضية إرسال عنوان محفظة المنشئ أو رقم حساب العميل حين يتم استخدام هذا الحساب لمعالجة المعاملة.	المذكرة التفسيرية للتوصية 16، الفقرة 6 (ب)
لا تتطلب الأداة قيام مقدمي خدمات الأصول الافتراضية الطالبين جمع معلومات المستفيد وإرسالها، وقد تطلب بدلاً من ذلك من مقدم خدمات الأصول الافتراضية الطالب الحصول على هذه المعلومات فقط من مقدمي خدمات الأصول الافتراضية المستفيدين.	يجب أن يوفر مقدم خدمات الأصول الافتراضية الطالب معلومات المستفيد المطلوبة على الفور وبشكل آمن. يجب على مقدمي خدمات الأصول الافتراضية المستفيدين الحصول على هذه البيانات والاحتفاظ بها. يجب على مقدمي خدمات الأصول الافتراضية المستفيدين تأكيد أن معلومات المستفيد المستلمة كافية. يطلب إجراء تدابير معقولة من قبل مقدمي خدمات الأصول الافتراضية المستفيدين لتحديد تحويلات الأصول الافتراضية التي تفتقر إلى المعلومات المطلوبة.	المذكرة التفسيرية للتوصية 15، الفقرة 7(ب)
لا تتطلب الأداة من مقدمي خدمات الأصول الافتراضية إرسال المعلومات على الفور أو قبل تنفيذ المعاملة	يجب أن يقدم مقدم خدمات الأصول الافتراضية الطالب معلومات المنشئ والمستفيد إلى مقدمي خدمات الأصول الافتراضية المستفيدين أو المؤسسات المالية "على الفور"، مما يعني مسبقًا، أو فورياً أو بالتزامن مع التحويل نفسه (للسماح بفحص العقوبات وضمان عدم إتاحة الأموال للأشخاص/الكيانات الخاضعة للعقوبات).	المذكرة التفسيرية للتوصية 15، الفقرة 7(ب)
لا تسمح الأداة لمقدمي خدمات الأصول الافتراضية بنقل المعلومات الخاصة بالمعاملات التي تتضمن جميع أنواع الأصول الافتراضية و/أو المعاملات ضمن أي مبلغ	يجب إرسال معلومات دقيقة للمعاملات التي تزيد عن 1000 دولار أمريكي/يورو تتضمن أي نوع من أنواع العملة الافتراضية أو العملات الورقية. بينما قد تختار بعض الدول تنفيذ قاعدة السفر عند حد أدنى، يجب على مقدمي خدمات الأصول الافتراضية تقديم اسم المنشئ والمستفيد بالإضافة إلى عنوان المحفظة، على الرغم من عدم الحاجة إلى التحقق من هذه المعلومات ما لم يكن هناك اشتباه في غسل الأموال وتمويل الإرهاب أو عند الاقتضاء حسب الاختصاص القضائي.	المذكرة التفسيرية للتوصية 16، الفقرة 5(أ)
لا تسمح الأداة لمقدمي خدمات الأصول الافتراضية بتحميل المعلومات المرسلة أو الاحتفاظ بها (لأغراض حفظ السجلات أو مراقبة المعاملات)	يجب على مقدمي خدمات الأصول الافتراضية "الاحتفاظ" بمعلومات المنشئ والمستفيد وأن يكونوا قادرين على "إتاحتها عند الطلب للسلطات المختصة".	المذكرة التفسيرية للتوصية 15، التوصية 11
لا تمكّن الأداة مقدمي خدمات الأصول الافتراضية من تحديد موقع مقدمي خدمات الأصول الافتراضية النظيرة لجميع عمليات نقل الأصول الافتراضية وتوفير قناة اتصال لغرض العناية الواجبة	يجب على مقدمي خدمات الأصول الافتراضية تحديد مقدمي خدمات الأصول الافتراضية النظيرة لنقل معلومات قاعدة السفر المطلوبة بشكل آمن وبما يتماشى مع حماية البيانات/متطلبات الخصوصية، وإجراء العناية الواجبة لتجنب التعامل دون قصد مع مقدمي خدمات الأصول الافتراضية النظيرة التي تعتبر فاعلًا غير مشروع أو خاضع للعقوبات.	إرشادات مجموعة العمل المالي 2021 (الأقسام المتعلقة بالتوصية 13 و16).

المصدر: معايير مجموعة العمل المالي؛ تحليل فريق مجموعة العمل المالي المعني بالأصول الافتراضية بقيادة اليابان لخمسة أدوات رئيسية للالتزام لقواعد السفر.

ملاحظة: لمزيد من التفاصيل، يرجى مراجعة مجموعة العمل المالي (2021) الدليل الارشادي المحدث للنهج القائم على المخاطر بما يتعلق والأصول الافتراضية ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية.

29. بالإضافة إلى الالتزام، تواجه أدوات الالتزام لقواعد السفر تحديات قابلية التشغيل التوافقي، وفي الوقت الحالي، هناك قابلية تشغيل توافقي محدودة للغاية بين أدوات الالتزام لقواعد السفر، والتي يمكن أن تحد من قدرة الأدوات على تلبية معايير مجموعة العمل المالي. يمكن أن يحد نقص إمكانية

التشغيل التوافقي من قدرة مقدمي خدمات الأصول الافتراضية على إرسال معلومات قاعدة السفر إلى مقدمي خدمات الأصول الافتراضية باستخدام أداة مختلفة. لذلك، فإن مقدمي خدمات الأصول الافتراضية قادرة فقط على معالجة المعاملات الخاصة بمقدمي خدمات الأصول الافتراضية باستخدام نفس الأداة أو يجب أن تستخدم أدوات متعددة لإتاحة التحويلات العالمية.

30. وفقًا لبعض موفري أدوات الالتزام، قد تتطلب الاشكاليات المتعلقة بحماية البيانات والخصوصية و/أو العناية الواجبة لمقدمي خدمات الأصول الافتراضية النظيرة قابلية محدودة للتشغيل التوافقي. على وجه التحديد، فإن الأساس المنطقي هو أن مزودي أدوات الالتزام قد يفحصون مستخدمي أداتهم لضمان ضوابط حماية البيانات الكافية أو حتى مستوى العناية الواجبة للجهات النظيرة. لذلك، قد يعتبر مقدمو أدوات الالتزام أن السماح بمشاركة المعلومات فقط بين مستخدميهم (أي عدم إمكانية التشغيل التوافقي) سيمنع مشاركة المعلومات مع أطراف غير موثوقة (على سبيل المثال، المستخدمين غير الشرعيين أو أولئك الذين ليس لديهم ضوابط كافية لحماية البيانات). يتمثل التحدي في هذا النهج في أنه، كما هو موضح في إرشادات 2021 لمجموعة العمل المالي[24]، يتعين على مقدمي خدمات الأصول الافتراضية تقييم مخاطر النظراء بشكل مستقل. في حين أن هذا النهج قد يوفر فرصًا محتملة لتبسيط بعض جوانب العناية الواجبة للطرف المقابل (على سبيل المثال، تسهيل تحديد مقدمي خدمات الأصول الافتراضية النظيرة)، فإنه لا يلغي الحاجة إلى مقدمي خدمات الأصول الافتراضية للتحقق بشكل مستقل من المعلومات وضمان الوفاء بجميع الالتزامات المحلية ذات الصلة.

31. في حين أنه ليس مطلوبًا صراحة لتلبية معايير مجموعة العمل المالي، فإن قابلية التشغيل التوافقي ستكون ذات قيمة ويمكن أن تحسن فعالية قاعدة السفر من خلال ضمان أن مقدمي خدمات الأصول الافتراضية في جميع أنحاء العالم قادرون على نقل المعلومات المطلوبة بشكل آمن ومنهجي. ستعمل إمكانية التشغيل البيني أيضًا على تمكين مقدمي خدمات الأصول الافتراضية من خفض تكاليف الالتزام عن طريق تقليل الحاجة إلى الحصول على أدوات التزام متعددة. يتم إحراز تقدم في هذا المجال، على الرغم من أنه لا يزال بطيئًا. لاحظ بعض المشاركين من القطاع الخاص أن النهج المنعزل أكثر ربحية لمقدمي أدوات الالتزام، على الرغم من أن المشاركين الآخرين في الصناعة يطورون أدوات تجميع أدوات التزام لقواعد السفر لتوفير تغطية أوسع بين مقدمي خدمات الأصول الافتراضية باستخدام أدوات مختلفة.

32. لا يُعد التشغيل التوافقي شرطًا مسبقًا لتنفيذ أو إنفاذ "قاعدة السفر" على مستوى الدولة. في حالة عدم وجود قابلية التشغيل التوافقي، يمكن لمقدمي خدمات الأصول الافتراضية الالتزام لقاعدة السفر عن طريق إرسال الأصول الافتراضية لقاء المعاملات مع مقدمي خدمات الأصول الافتراضية التي تستخدم أدوات غير قابلة للتشغيل التوافقي، أو عزل الأصول الافتراضية حتى يمكن جمع المعلومات المناسبة، أو الاستثمار في أدوات متعددة للسماح بنطاق أوسع من المعاملات (مع ملاحظة أن هذا قد يؤدي لتكاليف عالية). تعتبر بعض الدول أن إنفاذ قاعدة السفر قد يكون خطوة ضرورية لدفع التقدم في هذا

[24] مجموعة العمل المالي (2021) *الدليل الارشادي المحدث للنهج القائم على المخاطر بما يتعلق والأصول الافتراضية ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية*، الفقرات، 286-292.

المجال من خلال التحكم بالطلب على مقدمي أدوات الالتزام من قبل مقدمي خدمات الأصول الافتراضية لتطوير أدوات التزام أكثر كفاءة. تحث مجموعة العمل المالي القطاع الخاص على إحراز تقدم تجاه قابلية التشغيل التوافقي، سواء من خلال التطورات التكنولوجية التي تسمح بالتشغيل التوافقي بين الأدوات أو عن طريق تطوير العلاقات التي تسمح بإجراء المعاملات من خلال سلسلة من الأدوات القابلة للتشغيل التوافقي.

الصندوق 2.2. أسئلة إرشادية لمقدمي أدوات الالتزام لقواعد السفر

قد تكون الأسئلة التالية مفيدة لمساعدة مقدمي خدمات الأصول الافتراضية والدول على التعامل مع مقدمي أدوات الالتزام لقواعد السفر. هذه ليست قائمة شاملة، ولكن بدلاً من ذلك، هي مجموعة من الأسئلة التي وجدتها الدول مفيدة في التعامل مع موفري أدوات الالتزام وأدوات التعزيز التي تلبي متطلبات مجموعة العمل المالي. الغرض من قاعدة السفر هو التأكد من أن المؤسسات لديها معلومات كافية لتحديد مخاطر العملاء والمعاملات واتخاذ الإجراءات المناسبة للتخفيف من هذه المخاطر. يجب على مقدمي خدمات الأصول الافتراضية والدول أيضًا الرجوع إلى المعلومات الأكثر شمولاً في إرشادات مجموعة العمل المالي 2021 والتحديث المستهدف لعام 2022 (بما في ذلك الأسئلة المتعلقة بإمكانية التشغيل البيني).

توقيت ونطاق تقديم بيانات "قواعد السفر"

- هل تمكّن الأداة مقدمي خدمات الأصول الافتراضية من تقديم بيانات قواعد السفر لعمليات تحويل الأصول الافتراضية ذات القيمة الصغيرة (أي أقل من 1000 دولار أمريكي/يورو) لاستيعاب متطلبات الحد المختلف بين الدول؟
- هل تغطي الأداة جميع أنواع الأصول الافتراضية؟
- هل تمكن الأداة مستفيدين مقدمي خدمات الأصول الافتراضية من الحصول على ومعالجة حجم كبير بشكل معقول من المعاملات من وجهات متعددة بطريقة آمنة ومستقرة؟
- هل تتيح الأداة قيام مقدمي خدمات الأصول الافتراضية الطالبة تقديم معلومات المنشئ المطلوبة والدقيقة ومعلومات المستفيد المطلوبة إلى مقدمي خدمات الأصول الافتراضية المستفيدين فورًا أو قبل نقل الأصول الافتراضية على منصة سلاسل الكتل/تقنية دفتر الأستاذ الموزعة؟

تحديد مقدم خدمات الأصول الافتراضية النظيرة والعناية الواجبة

- هل تتيح الأداة لمقدمي خدمات الأصول الافتراضية الطالبة تحديد موقع مقدم خدمات الأصول الافتراضية النظيرة لعمليات نقل الأصول الافتراضية؟ (هذه ليست وظيفة أداة إلزامية، ولكن تحديد الطرف المقابل يمكن أن يكون التحدي الأول لمقدمي خدمات الأصول الافتراضية الطالبة).
- هل تزود الأداة مقدمي خدمات الأصول الافتراضية بقناة اتصال للمساعدة في المتابعة مع مقدم خدمات الأصول الافتراضية النظيرة من أجل:

- السعي للحصول على معلومات عن مقدم خدمات الأصول الافتراضية النظيرة للسماح لمقدم خدمات الأصول الافتراضية بإجراء العناية الواجبة للجهة النظيرة؛ و
- طلب معلومات عن معاملة معينة لتحديد ما إذا كانت الصفقة تنطوي على مخاطر عالية أو أنشطة محظورة؟

حفظ السجلات ومر اقبة المعاملات

- ما هي الوظيفة التي توفرها الأداة لتسهيل تلبية متطلب حفظ السجلات، ومراقبة المعاملات، والتزامات الإبلاغ (على سبيل المثال، الاحتفاظ بالبيانات بشكل آمن لمدة 5 سنوات/السماح لمستخدمي مقدمي خدمات الأصول الافتراضية بتحميل البيانات)، مع الالتزام بمتطلبات حماية البيانات الوطنية؟

أسئلة حول إمكانية التشغيل البيني مع أدوات الالتزام الأخرى لقواعد السفر

- هل تسمح الأداة بتقديم معلومات قاعدة السفر إلى مقدمي خدمات الأصول الافتراضية باستخدام أدوات مختلفة؟

القسم الثالث:
تطورات السوق والمخاطر الناشئة

استخدام الأصول الافتراضية في انتشار التسلح وتمويل الإرهاب

33. هناك مخاوف جدية بشأن التهديد الذي تشكله أنشطة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية غير المشروعة ذات الصلة بالأصول الافتراضية لتمويل انتشار أسلحة الدمار الشامل، مما يسمح بعدد غير مسبوق من عمليات الإطلاق الأخيرة للصواريخ الباليستية (بما في ذلك الصواريخ الباليستية العابرة للقارات). في مارس 2023، أصدر فريق خبراء الأمم المتحدة لكوريا الشمالية (قرار مجلس الأمن 1874) تقريرًا عن تدفقات التمويل لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. أشارت التقارير السابقة إلى أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد لجأت إلى أنشطة غير مشروعة، بما في ذلك عمليات السرقة الإلكترونية من مقدمي خدمات الأصول الافتراضية والمؤسسات المالية، لتوليد إيرادات لأسلحة الدمار الشامل غير القانونية وبرامج الصواريخ الباليستية، ويؤكد أحدث تقرير أن هذا الاتجاه مستمر بلا هوادة. ووجد التقرير أن "هنالك سرقات لقيم عالية من الأصول [الافتراضية] من قبل الجهات الفاعلة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في عام 2022 مقارنة بأي عام سابق. استخدمت الدولة تقنيات إلكترونية متطورة بشكل متزايد للوصول إلى الشبكات الرقمية المشاركة في التمويل السيبراني ولسرقة المعلومات ذات القيمة المحتملة، بما في ذلك برامج أسلحتها."[25] ووجد التقرير أن مجرمي الإنترنت في كوريا الديمقراطية استخدموا الصيد بالرمح (spear-fishing) وحملات برمجيات خبيثة أخرى لإصابة أجهزة الضحايا لسرقة الأصول الافتراضية. بالإضافة إلى سرقة الأصول الافتراضية، أشار التقرير أيضًا إلى أن كوريا الديمقراطية شاركت في هجمات برامج الفدية لتحصيل عمليات ابتزاز عبر الدفع بالأصول الافتراضية مقابل استعادة الملفات المشفرة وتوليد الإيرادات بشكل منفصل من إنشاء الرموز المميزة غير القابلة للاستبدال.

34. هذه النتائج مدعومة بالتحليل من قبل شركات تحليلات سلاسل الكتل وكذلك من قبل جمهورية كوريا، والتي وجدت أن الجهات الفاعلة في كوريا الديمقراطية قد سرقوا أصول افتراضية بقيمة 1.2 مليار دولار أمريكي على مستوى العالم منذ عام 2017، بما في ذلك 630 مليون دولار أمريكي من الأصول

[25] مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة (مارس 2023) S/2023/171 " خطاب بتاريخ 3 مارس 2023 من تجمع الخبراء المنشأ بموجب القرار 1874 (2009) موجه إلى رئيس مجلس الأمن"، الصفحات 4، 74-78.

الافتراضية في عام 2022[26] . وأشار أحد الوفود إلى أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية تدر عائدات من الأصول الافتراضية من خلال العاملين في مجال تكنولوجيا المعلومات. عادةً ما يستخدم عمال تكنولوجيا المعلومات في كوريا الديمقراطية شخصيات مزيفة للتقدم لوظائف في الشركات ويطلب البعض أن يتم الدفع لهم بالأصول الافتراضية. يتم إرسال معظم رواتبهم إلى كوريا الديمقراطية من خلال نمط غسل معقد[27].

35. إن حجم التمويل والعواقب الوخيمة لتمويل انتشار التسلح يجعل هذا تهديدًا كبيرًا، واتفقت الوفود على أن هذه المخاطر تتطلب إجراءات عاجلة من جانب الدول عبر الشبكة العالمية لتنفيذ التوصية 15و تشدد مجموعة العمل المالي على ما ادلى به فريق الخبراء التابع للأمم المتحدة إلى الدول للتنفيذ العاجل لمعايير مجموعة العمل المالي بشأن الأصول الافتراضية ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية واتخاذ الإجراءات المناسبة الأخرى للتخفيف من مخاطر تمويل انتشار التسلح من خلال الأصول الافتراضية.

36. كما لاحظت مجموعة العمل المالي زيادة في استخدام خدمات الأصول الافتراضية، بما في ذلك العملات المعززة مخفية الهوية/العملات المشفرة(AECs) ، لتمويل الإرهاب. أشار التحديث الدوري لمجموعة العمل المالي بشأن تمويل داعش والقاعدة والمنتسبين لهم، في أكتوبر 2022 وفبراير 2023، إلى تحول نحو استخدام الأصول الافتراضية، بما في ذلك العملات المعززة مخفية الهوية/العملات المشفرة. على سبيل المثال، حددت مصادر مختلفة مواقع الويب المرتبطة بداعش التي تطلب الأموال في مونيرو.[28] تشير الدول إلى أن داعش والقاعدة والمنتسبين لهما يستخدمون بشكل متزايد الأصول الافتراضية لجمع الأموال ونقلها في إفريقيا وأوروبا والشرق الأوسط، على الرغم من أن هذه الجماعات لا تزال تعتمد بشكل أساسي على أساليب التمويل التقليدية. حددت مجموعة العمل المالي أيضًا استخدام الأصول الافتراضية كنموذج لتمويل الإرهاب اليميني المتطرف، غالبًا عبر منصات التمويل الجماعي[29]. وهذا اتجاه مقلق ستواصل مجموعة العمل المالي مراقبته.

التمويل اللامركزي (DeFi)

37. خلص تقرير مجموعة العمل المالي لعام 2022 إلى أن أسواق التمويل اللامركزي قد نمت بشكل ملحوظ. استمر هذا الاتجاه بشكل عام طوال أواخر عام 2022 وأوائل عام 2023. كان هناك ارتفاع في حجم تداول التمويل اللامركزي في أواخر عام 2022، مع تزايد عدد المستخدمين الذين يتجهون إلى التبادلات

---

[26] أخبار وكالة الأنباء (AP) (22 ديسمبر 2022) "سيول: سرقة 1.2 مليار دولار أمريكي على هيئة أصول افتراضية من قبل قراصنة كوريا الشمالية."

[27] وزارة الخزانة الأمريكية (24 أبريل 2023) "تستهدف الخزانة الجهات الفاعلة التي تسهل النشاط المالي غير المشروع لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لدعم برامج الأسلحة"، متاح على: https://home.treasury.gov/news/press-releases/jy1435؛ مكتب مراقبة الأصول الأجنبية التابع لوزارة الخزانة الأمريكية (15 مايو 2022) "منشور أرشيف العاملين في تكنولوجيا المعلومات في كوريا الشمالية"، متاح على: https://ofac.treasury.gov/recent-actions/20220516.

[28] اللجنة التنفيذية لمكافحة تمويل الإرهاب التابعة للأمم المتحدة (23 سبتمبر 2022) "الاتجاهات في تمويل ما يسمى بالإرهاب بدافع كره الأجانب والعنصرية وأشكال أخرى من التعصب مع إساءة استخدام التكنولوجيات الجديدة"، كوينتيليغراف (25 يونيو 2020) "موقع إخباري تابع لداعش لجمع التبرعات مع مونيرو"

[29] مجموعة العمل المالي (2021) *تمويل الإرهاب بدوافع عرقية أو عنصرية.*

اللامركزية (DEXs) والتطبيقات اللامركزية (dApps) بعد الانهيار الكبير لبورصة مركزية واحدة.[30] ومع ذلك، لاحظت العديد من الدول أن ترتيبات التمويل اللامركزي لا تزال تمثل نسبة منخفضة نسبيًا من إجمالي نشاط الأصول الافتراضية. حددت إحدى الدول أن معظم عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح من حيث حجم وقيمة المعاملات تحدث بالعملة الورقية أو خارج النظام البيئي للأصول الافتراضية عبر طرق أكثر تقليدية[31].

38. ومع ذلك، تدرك الدول أن التمويل اللامركزي لا يزال سوقًا متطورًا يمكن أن يشكل مخاطر تمويل غير مشروعة كما يتضح من أكثر من 1.1 مليار دولار أمريكي عملت جهات فاعلة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على سرقتها في عام 2022 من ترتيبات التمويل اللامركزي.[32] ستواصل مجموعة العمل المالي العمل في هذا المجال، بما في ذلك الانخراط مع مجتمع التمويل اللامركزي ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية وأصحاب المصلحة الآخرين في الأصول الافتراضية. العديد من الدول في طور إجراء تقييم للمخاطر يركز على ترتيبات التمويل اللامركزي أو بدأت للتو في ذلك. وجدت إحدى الدول التي أكملت مثل هذا التقييم أن الجهات الفاعلة التي تشكل تهديدات تسيء استخدام (تستغل) خدمات التمويل اللامركزي للانخراط في نشاط غير مشروع والربح منه، لا سيما هجمات برامج الفدية والسرقة والاحتيال والغش والاتجار بالمخدرات وتمويل انتشار التسلح[33]. ومع ذلك، فإن تقييمات مخاطر التمويل اللامركزي الشاملة تمثل تحديًا لمعظم الدول، ويرجع ذلك جزئيًا إلى عدم وجود بيانات موثوقة وكاملة. أعربت بعض الدول عن تحديات في تقييم مخاطر التمويل اللامركزي بسبب نقص البيانات الموثوقة، والتحديات الإضافية التي أدت إلى نقص حالات إنفاذ القانون والتنفيذ التي تشمل التمويل اللامركزي.

39. بينما توضح نتائج الاستطلاع بعض التقدم في التخفيف من مخاطر التمويل غير المشروع المرتبطة بالتمويل اللامركزي، حيث تواجه العديد من الدول تحديات كبيرة. في كثير من الحالات، تكون ترتيبات التمويل اللامركزي لامركزية بالاسم فقط وهناك أشخاص أو كيانات أو عناصر مركزية قد تخضع لمتطلبات مجموعة العمل المالي باعتبارها مقدمي خدمات الأصول الافتراضية[34]. ومع ذلك، قد يكون من الصعب على الدول تحديد ما إذا كانت بعض الكيانات في ترتيبات التمويل اللامركزي تندرج ضمن محيطها التنظيمي لمقدمي خدمات الأصول الافتراضية ولضمان التزام هذه الكيانات لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ذات الصلة، بما في ذلك تقارير المعاملات المشبوهة. يشير التواصل مع القطاع الخاص أيضًا إلى

---

[30] DLNews (1 فبراير 2023) "ترى صناديق التحوط اتجاهات صاعدة في التمويل اللامركزي حتى مع اقتراب مخاطر سعر الفائدة الفيدرالية"، متاح على: https://www.dlnews.com/articles/defi/hedge-funds-see-bullish-trends-in-defi-even-as-fed-rate-risk-looms/

[31] وزارة الخزانة الأمريكية (2023) تقييم مخاطر التمويل غير المشروع للتمويل اللامركزي، ص 4. متاح على: https://home.treasury.gov/system/files/136/DeFi-Risk-Full-Review.pdf.

[32] Chainalysis (1 فبراير 2023) " عام 2022 الأكبر على الإطلاق لاختراق العملات المشفرة بسرقة 3.8 مليار دولار، بشكل أساسي من بروتوكولات التمويل اللامركزي ومن قبل مهاجمين مرتبطين بكوريا الشمالية". متاح على: https://blog.chainalysis.com/reports/2022-biggest-year-ever-for-crypto-hacking/.

[33] وزارة الخزانة الأمريكية (2023) تقييم مخاطر التمويل غير المشروع للتمويل اللامركزي، ص 5. متاح على: https://home.treasury.gov/system/files/136/DeFi-Risk-Full-Review.pdf.

[34] مجموعة العمل المالي (2021) *الدليل الإرشادي المحدث للنهج القائم على المخاطر فيما يتعلق بالأصول الافتراضية ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية*، الفقرات 67-69. سيتم القبض على الأفراد أو الكيانات الذين يمارسون السيطرة أو التأثير على ترتيب التمويل اللامركزي على أنهم مقدمي خدمات أصول افتراضية بموجب معايير مجموعة العمل المالي.

وجود فجوة في التفاهم بين القطاع الخاص وأعضاء فريق عمل الاتصال المعني بالأصول الافتراضية حول أنواع ترتيبات التمويل اللامركزي التي تلبي تعريف مقدمي خدمات الأصول الافتراضية بموجب معايير مجموعة العمل المالي.

40. بالتركيز على الدول الأكثر تقدمًا نسبيًا في تنظيم مقدمي خدمات الأصول الافتراضية (أي تلك التي عملت على تنفيذ قاعدة السفر)، أفاد أكثر من النصف (37 من 62 مشاركًا) أنهم يحتاجون إلى ترتيبات تمويل لامركزي معينة لترخيصها أو تسجيلها باعتبارها مقدمي خدمات أصول افتراضية (على سبيل المثال، حيث يحتفظ المنشئ أو المالك أو المشغل بالسيطرة أو التأثير الكافي في الترتيب). من بين الدول المتقدمة المتبقية (أي تلك التي لا تطبق إطار عمل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب الخاص بها من أجل مقدمي خدمات الأصول الافتراضية إلى كيانات التمويل اللامركزي)، يتخذ 40٪ (10 من 25 مشاركًا) خطوات لتحديد ومعالجة المخاطر في هذا المجال (على سبيل المثال، دراسة المخاطر أو الانخراط مع القطاع الخاص)، يتخذ 20٪ (5 من 25 مشاركًا) خطوات أخرى (على سبيل المثال، استخدام مراكز الابتكار لترخيص ترتيبات التمويل اللامركزي أو المشاركة في العمل الإقليمي لرصد المخاطر)، و40٪ (10 من 25 مشاركًا) عدم اتخاذ أي خطوات محددة أو مبادرات أخرى تتعلق بالتمويل اللامركزي.

41. كما هو الحال في تقرير مجموعة العمل المالي لعام 2022، تشير المناقشات مع القطاعين العام والخاص إلى أن تحديد الأفراد أو الكيانات التي تمارس السيطرة أو التأثير الكافي على ترتيبات التمويل اللامركزي لا يزال يمثل تحديًا. هذا يمكن أن يعقد الرقابة الفعالة والإنفاذ. لم تحدد معظم الدول التي تطلب من بعض ترتيبات التمويل اللامركزي أن يتم ترخيصها أو تسجيلها كمقدمي خدمات أصول افتراضية أي كيانات تمويل لامركزي غير مسجلة/غير مرخصة مؤهلة باعتبارها مقدمي خدمات أصول افتراضية (27 من 37 مستجيبًا). قد يشير هذا إلى الصعوبات التي تواجهها الدول في تحديد كيانات التمويل اللامركزي، والتحديات في ضمان التزام هذه الكيانات لمتطلبات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب ذات الصلة، بما في ذلك تقارير المعاملات المشبوهة. استنادًا إلى ردود الاستطلاع، أبلغت تسع دول فقط عن نجاحها في تحديد كيانات التمويل اللامركزي غير المرخصة/غير المسجلة المؤهلة باعتبارها مقدمي خدمات أصول افتراضية و/أو الإبلاغ عن اتخاذ إجراءات رقابية أو تنفيذية ضد كيانات التمويل اللامركزي (يرجى النظر الى الصندوق 3.1). ذكرت دولة واحدة فقط أنها سجلت أو رخصت كيانات التمويل اللامركزي باعتبارها مقدمي خدمات أصول افتراضية من الناحية العملية. يؤكد هذا أيضًا الصعوبات التي تواجهها الدول في تحديد الكيانات الخاضعة للتنظيم في ترتيبات التمويل اللامركزي وتحديد ما إذا كانت مؤهلة باعتبارها مقدمي خدمات أصول افتراضية.

الصندوق 3.1. دراسة حالة: تفرض لجنة تداول السلع الآجلة (CFTC) عقوبة على bZeroX LLC ومؤسسيها، وعملت على توجيه الاتهام على خليفتها Ooki DAO

أصدرت لجنة تداول السلع الآجلة في الولايات المتحدة الأمريكية في سبتمبر 2022 أمرًا بتقديم وتسوية التهم في وقت واحد ضد شركة، bZeroX LLC، ومؤسسيها لتقديم معاملات سلع التجزئة ذات الهامش والرافعة المالية بشكل غير قانوني في الأصول الرقمية؛ الانخراط في الأنشطة لا يمكن إلا لتجار العقود الآجلة المسجلين (FCM) القيام بها بشكل قانوني؛ والفشل في اعتماد برنامج تحديد هوية العميل كجزء من برنامج الالتزام لقانون السرية المصرفية، كما هو مطلوب من تجار العقود الآجلة. في الوقت نفسه، رفعت لجنة تداول السلع الآجلة (CFTC) دعوى إنفاذ مدنية فيدرالية في محكمة المقاطعة الأمريكية للمنطقة الشمالية من كاليفورنيا بحق منظمة مستقلة لامركزية ((DAO– وهي خليفة للشركة الأصلية التي تدير نفس بروتوكول البرنامج - بتهمة انتهاك نفس القوانين كما هو الحال مع الشركة الأصلية والمؤسس. لم تحتفظ الشركة الأصلية ولا المنظمة المستقلة اللامركزية ببرنامج تحديد هوية العميل المطلوب، وتم الإعلان صراحة عن الافتقار إلى تدابير مكافحة غسل الأموال كميزة إيجابية للخدمة.

وكجزء من القضية، وجدت لجنة تداول السلع الآجلة أن bZeroX نقلت التحكم في البروتوكول إلى bZx DAO، والذي يقوم الآن بأعمال تجارية باسم Ooki DAO. من خلال نقل السيطرة إلى DAO، قام مؤسسو bZeroX بالترويج لأعضاء مجتمع bZeroX أن العمليات ستكون ضد الإنفاذ، مما يسمح لـ Ooki DAO بانتهاك لوائح CEA ولجنة تداول السلع الآجلة مع الإفلات من العقاب، كما هو مزعوم في إجراء المحكمة الفيدرالية. تبين من الأمر الصادر عن لجنة تداول السلع الآجلة أن DAO كان اتحادًا غير مدمج وكان العضوان المؤسسان فيهما من الأعضاء المشاركين بنشاط ومسؤولين عن انتهاكات Ooki DAO للوائح CEA ولجنة تداول السلع الآجلة. وبالمثل، في دعوى المحكمة الفيدرالية، في دعم خدمة لجنة تداول السلع الآجلة في Ooki DAO، رأت محكمة المقاطعة الأمريكية للمنطقة الشمالية من كاليفورنيا أن Ooki DAO لديها القدرة على المقاضاة كجمعية غير مسجلة بموجب القانون المعمول به.

المصدر: وزارة الخزانة الأمريكية (2023) تقييم مخاطر التمويل غير المشروع للتمويل اللامركزي

42. بناءً على المناقشات، تنظر الدول في مجموعة من المصادر التي تتماشى مع إرشادات مجموعة العمل المالي عند تحديد ترتيبات التمويل اللامركزي التي تندرج تحت تعريف مقدمي خدمات الأصول الافتراضية[35]. وهذا يشمل النظر في الأشخاص الذين لديهم مفاتيح إدارية؛ الأشخاص المشاركون في هياكل

[35] مجموعة العمل المالي (2021) *الدليل الإرشادي المحدث للنهج القائم على المخاطر بما يتعلق والأصول الافتراضية ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية*، الفقرة، 67. "على سبيل المثال، قد يكون هناك سيطرة أو تأثير كاف على الأصول أو على جوانب بروتوكول الخدمة، ووجود علاقة عمل مستمرة بينهم وبين المستخدمين، حتى لو تم ممارسة ذلك من خلال عقد ذكي أو في بعض الحالات بروتوكولات التصويت. قد ترغب الدول في النظر في عوامل أخرى أيضًا، مثل ما إذا كان أي طرف يستفيد من الخدمة أو لديه القدرة على تعيين أو تغيير المعلمات لتحديد المالك/المشغل في ترتيب التمويل اللامركزي. هذه ليست الخصائص الوحيدة التي قد تجعل المالك/المشغل مقدم خدمة أصول افتراضية، لكنها توضيحية. اعتمادًا على تشغيله، قد يكون هناك أيضًا مقدمي خدمات أصول افتراضية إضافية تتفاعل مع ترتيب التمويل اللامركزي."

الحوكمة، بما في ذلك حاملي رموز الحوكمة و/أو المشاركين في المنظمات المستقلة اللامركزية (DAOs)، بناءً على تركيز التأثير والقدرة على تعديل بروتوكول التمويل اللامركزي أو تحديثه أو التأثير عليه بشكل جوهري؛ مديري التطبيقات للتفاعل مع ترتيبات التمويل اللامركزي؛ الأشخاص المشاركون في الترويج لترتيب التمويل اللامركزي و/أو إصدار تحديثات لبروتوكول التمويل اللامركزي؛ وهياكل الربح/الرسوم. أصدرت بعض الدول تقييمات أو إرشادات للمخاطر توفر معلومات حول كيفية قيام السلطات الحكومية بتحديد السيطرة أو التأثير الكافي على ترتيبات التمويل اللامركزي (يرجى النظر الى الصندوق 3.1). ستواصل مجموعة العمل المالي العمل كمنصة لتبادل الخبرات والتطورات في هذا المجال بين أعضاء فريق عمل الاتصال المعني بالأصول الافتراضية والشبكة العالمية لمجموعة العمل المالي والقطاع الخاص، لا سيما لضمان بقاء الأدلة الارشادية الحالية ذات صلة وتعكس أفضل الممارسات.

الصندوق 3.2. تحديد الملكية/السيطرة: الرسائل الرئيسية من إرشادات مجموعة العمل المالي لسنة 2021

- قد يندرج المنشئون والمالكون والمشغلون أو بعض الأشخاص الآخرين الذين يحتفظون بالسيطرة أو التأثير الكافي في ترتيبات التمويل اللامركزي، حتى لو بدت هذه الترتيبات لامركزية، تحت تعريف مجموعة العمل المالي لمقدمي خدمات الأصول الافتراضية.
- تحتاج الدول إلى تقييم الحقائق والظروف الخاصة بكل حالة فردية لتحديد ما إذا كان هناك شخص (أشخاص) يمكن التعرف عليهم، سواء كانوا اعتباريين أو طبيعيين، يقدمون خدمة مغطاة.
- غالبًا ما يمكن تمييز المالكين/المشغلين من خلال علاقتهم بالأنشطة التي يتم الاضطلاع بها. قد يكون هناك سيطرة أو تأثير كاف على الأصول أو على جوانب بروتوكول الخدمة، ووجود علاقة عمل مستمرة بينهم وبين المستخدمين، حتى لو تم ممارسة ذلك من خلال عقد ذكي أو في بعض الحالات بروتوكولات التصويت.
- عوامل أخرى يجب مراعاتها لتحديد مالك/مشغل ترتيب التمويل اللامركزي:
  - ما إذا كان أي طرف يستفيد من الخدمة
  - ما إذا كان لدى أي طرف القدرة على تعيين أو تغيير المعايير (المعلمات)

هذه ليست الخصائص الوحيدة التي قد تجعل المالك/المشغل مقدم خدمة أصول افتراضية، لكنها توضيحية.

- مصطلحات التسويق أو التعريف الذاتي لأن التمويل اللامركزي ليس أمرًا حاسمًا، ولا التكنولوجيا المحددة متضمنة في تحديد ما إذا كان مالكها أو مشغلها هو مقدم خدمات أصول افتراضية.

- يجب على الدول تطبيق المبادئ الواردة في المعايير بطريقة تفسر التعاريف على نطاق واسع، ولكن فيما يتعلق بالهدف العملي للنهج الوظيفي.

43. إن النظام البيئي للأصول الافتراضية مترابط وتحتاج الدول إلى اتباع نهج شامل لتقييم المخاطر، لتعكس الترابط بين ترتيبات التمويل اللامركزي ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية والمحافظ غير المستضافة ومعاملات ما بين الأقران[36].

المحافظ غير المستضافة، بما في ذلك المعاملات ما بين الأقران

44. في معاملات ما بين الأقران، يتعامل الأفراد مباشرة مع بعضهم البعض دون وسطاء أو سلطات مركزية مع التزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب[37]. في وقت تحليل السوق لعام 2021 بواسطة مجموعة العمل المالي[38]، أشارت البيانات المتاحة إلى عدم وجود تحول واضح بعيدًا عن مقدمي خدمات الأصول الافتراضية المنظمة نحو معاملات ما بين الأقران، لكنها وجدت أن حصة المعاملات غير المشروعة تبدو أعلى لمعاملات ما بين الأقران مقارنة بالمعاملات المباشرة مع مقدمي خدمات الأصول الافتراضية (على الرغم من أن الاختلافات في البيانات محدودة الثقة في هذه النتائج). يمكن استخدام المحافظ غير المستضافة، بما في ذلك تلك المستخدمة في معاملات ما بين الأقران، لتجنب ضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وبالتالي تشكل مخاطر محددة لغسل الأموال وتمويل الإرهاب ومنع انتشار التسلح. من المحتمل أن تزداد هذه المخاطر مع قيام المزيد من مقدمي خدمات الأصول الافتراضية بتنفيذ ضوابط مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بما يتماشى مع معايير مجموعة العمل المالي أو إذا أصبحت أصولاً افتراضية، مثل العملات المستقرة، مستخدمة على نطاق واسع لشراء السلع والخدمات، مما يقلل من الحاجة إلى الوسطاء الماليين للوصول إلى العملات الورقية[39]. في السيناريو الأخير، قد تتمكن الجهات الفاعلة، بما في ذلك الجهات الفاعلة الخاضعة للعقوبات، من استخدام المتحصلات غير المشروعة في معاملات لأصول الافتراضية لإدامة أنشطتها دون مواجهة التعامل مع خدمات الأصول الافتراضية أو مؤسسة مالية خاضعة لالتزامات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

---

[36] أجرت إحدى الدول ونشرت تقريرًا بحثيًا حول تحليل الترابط وتوافر البيانات هذه مع البيانات الموجودة على السلسلة/خارج السلسلة: وكالة الخدمات المالية اليابانية (2023)، متاح على: www.fsa.go.jp/en/policy/bgin/information.html

[37] يغطي هذا القسم عمليات نقل الأصول الافتراضية التي يتم إجراؤها مباشرة بين المستخدمين، دون استخدام أو مشاركة مقدمي خدمات الأصول الافتراضية أو كيان آخر ملزم (على سبيل المثال، عمليات نقل الأصول الافتراضية بين محفظتين غير مستضافتين يتصرف مستخدموهما نيابة عنهم). لا تتعامل مع بورصات أو أسواق ما بين الأقران، والتي تسهل المعاملات بين المستخدمين ويمكن تسجيلها على أنها مقدمي خدمات أصول افتراضية بموجب معايير مجموعة العمل المالي.

[38] مجموعة العمل المالي (2021) المراجعة الثانية لمدة 12 شهرًا لمعايير مجموعة العمل المالي المعدلة بشأن الأصول الافتراضية ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية، الفقرة 79.

[39] حددت إحدى شركات تحليلات سلاسل الكتل تدفق الأموال من المحافظ غير المستضافة إلى الكيانات الخاضعة للعقوبات.

45. في حين أن معاملات ما بين الأقران تقع خارج نطاق معايير مجموعة العمل المالي، ولا يزال من الممكن أن يلعب تنفيذ المعايير دورًا مهمًا في التخفيف من مخاطر التمويل غير المشروع لمعاملات ما بين الأقران والمحافظ غير المستضافة. توفر إرشادات مجموعة العمل المالي لسنة 2021 قائمة من الخيارات[40] حول كيفية تعامل الدول مع مخاطر معاملات ما بين الأقران على المستوى الوطني، مثل تحسين مقاييس سوق معاملات ما بين الأقران وحلول تخفيف المخاطر، واستخدام أدوات تحليلات سلاسل الكتل، ووضع متطلبات إضافية لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على مقدمي خدمات الأصول الافتراضية التي تسمح بالمعاملات إلى أو من كيانات غير ملزمة. في الوقت الحاضر، أشارت عدة وفود إلى أنها تقوم بتقييم المخاطر المرتبطة بمدفوعات ما بين الأقران، وإن كانت في بعض الحالات تنطوي على تحديات، و/أو تطلب من مقدمي خدمات الأصول الافتراضية تنفيذ تدابير للتخفيف من المخاطر المرتبطة بمعاملات المحفظة غير المستضافة.

46. أفادت العديد من الدول بالتركيز على مراقبة المخاطر المتعلقة بمعاملات ما بين الأقران. تتلقى إحدى الاختصاصات تحديثات ربع سنوية حول معاملات ما بين الاقران ولاحظت دولة أخرى أنها وجدت أن النسبة المئوية للمعاملات بين مقدمي خدمات الأصول الافتراضية والمحافظ غير المستضافة كانت صغيرة، ولكنها مخاطرة عالية نسبيًا مقارنة بمعاملات بين مقدمي خدمات الأصول الافتراضية ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية الأخرى. ومع ذلك، حتى بين الدول التي لديها لوائح مقدمي خدمات الأصول الافتراضية أكثر تقدمًا، لم يقم معظم المستجيبين (39 من 62) بتقييم المخاطر المحددة المتعلقة بالمحافظ غير المستضافة أو معاملات ما بين الأقران. واجهت العديد من الدول ثغرات كبيرة في البيانات المتعلقة بحجم النظام البيئي الشامل لبرامج ما بين الأقران وحجم المعاملات غير المشروعة، مما يجعل من الصعب على الدول إجراء تقييم فعال للمخاطر المحلية أو العالمية التي تشكلها معاملات ما بين الأقران. يبدو أن هذا الأمر أكثر تعقيدًا بسبب الاختلافات الكبيرة بين الدول وقاعدة المستخدمين في استخدام المحفظة غير المستضافة - بما في ذلك معاملات ما بين الأقران. تحتاج كل من مجموعة العمل المالي والدول الفردية إلى مواصلة مراقبة التطورات في هذا المجال الناشئ ومشاركة نُهُج الدول للتخفيف من أي مخاطر محددة.

47. بالإضافة إلى مراقبة وتقييم المخاطر، يقوم بعض الجهات التنظيمية وخدمات الأصول الافتراضية بتنفيذ تدابير لإدارة المخاطر المحتملة التي تشكلها المعاملات مع المحافظ غير المستضافة، بما يتماشى مع إرشادات مجموعة العمل المالي لسنة 2021[41]. في بعض الدول، يُطلب من مقدمي خدمات الأصول الافتراضية جمع معلومات حول المعاملات إلى المحافظ غير المستضافة لتحديد مستوى العناية الواجبة لتلك المعاملة المعينة. أدرجت بعض الجهات التنظيمية العوامل المتعلقة بالمحافظ غير المستضافة كمؤشرات محتملة للمعاملات المشبوهة. تشير المناقشات مع القطاع الخاص إلى أن بعض مقدمي خدمات الأصول الافتراضية تصنف بشكل مستقل المعاملات ذات المحافظ غير المستضافة على أنها مخاطر أعلى

[40] مجموعة العمل المالي (2021) الدليل الارشادي المحدث للنهج القائم على المخاطر بما يتعلق والأصول الافتراضية ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية، الفقرة 106 و"حوالات الأصول الافتراضية من/الى المحافظ غير المستضافة"

[41] مجموعة العمل المالي (2021) *الدليل الارشادي المحدث للنهج القائم على المخاطر بما يتعلق والأصول الافتراضية ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية*.

من المعاملات التي تنطوي على مقدمي خدمات الأصول الافتراضية وتتخذ تدابير العناية الواجبة المعززة حتى في حالة عدم وجود متطلبات تنظيمية للقيام بذلك.

الرموز غير القابلة للاستبدال (NFTs)

48. لا تزال الرموز غير القابلة للاستبدال تشكل مخاطر على غسل الأموال وتمويل الإرهاب، على الرغم من أن بعض الدول شهدت انخفاضًا في مستوى المخاطر في هذا المجال بعد ازدهار السوق في 2021. في فبراير 2023، أصدرت مجموعة العمل المالي تقريرًا عن *غسل الأموال وتمويل الإرهاب في سوق الفنون والآثار*. سلط هذا التقرير الضوء على نقاط الضعف في الرموز غير القابلة للاستبدال المتعلقة بالتمويل غير المشروع وتدابير التخفيف المحتملة، ودراسات الحالة المشتركة لإساءة استخدام الرموز غير القابلة للاستبدال لأغراض غسل الأموال.

49. تختلف كيفية تنظيم الرموز غير القابلة للاستبدال بين الدول واعتمادًا على نوع الرموز غير القابلة للاستبدال. في حين أن بعض الرموز غير القابلة للاستبدال قد يتم تعريفها بموجب تعريفات الأصول الافتراضية، يمكن اعتبار البعض الآخر وتنظيمه كأعمال فنية أو مقتنيات. شاركت إحدى الدول في أنها قامت بمراجعة المبادئ التوجيهية الإشرافية لتوضيح ما إذا كانت الرموز غير القابلة للاستبدال معينة تشكل أصول افتراضية بموجب أنظمتها أم لا. يمكن أن تظهر الرموز غير القابلة للاستبدال أيضًا كنسخ رمزية من السلع المادية، مثل العقارات أو المعادن الثمينة. كما هو الحال مع التمويل اللامركزي، تحتاج السلطات إلى اتباع نهج وظيفي والنظر إلى ما هو أبعد من التسويق المرتبط بالرموز غير القابلة للاستبدال لتحديد ما إذا كان المنتج أو الخدمة المعنية مؤهلة لتكون أصول افتراضية أو مقدمي خدمات أصول افتراضية أو مؤسسة مالية أو شركة أو مهنة غير مالية محددة.

50. بالنظر إلى ردود الاستطلاع، فإن معظم الدول الأكثر تقدمًا في تنظيم مقدمو خدمات الأصول الافتراضية (أي تلك التي طبقت قاعدة السفر) تنظم الرموز غير القابلة للاستبدال باعتبارها أصولاً افتراضية عند الاقتضاء (على سبيل المثال، حيث يتم استخدام الرموز غير القابلة للاستبدال لأغراض الدفع أو الاستثمار[42](40 من 62 مشاركًا). لا تطبق أقلية من الدول المتقدمة إطار عمل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب على الرموز غير القابلة للاستبدال على الإطلاق (22 من 62 مشاركًا). لم تذكر أي دولة أن الرموز غير القابلة للاستبدال تم تنظيمها باعتبارها أغراض فنية أو ثقافية.

[42] مجموعة العمل المالي (2021) *يوضح الدليل الارشادي المحدث لمجموعة العمل المالي (2021) عن النهج قائم على المخاطر للأصول الافتراضية ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية* أن الرموز غير القابلة للاستبدال قد تندرج تحت تعريف الأصول الافتراضية إذا كان سيتم استخدامها لأغراض الدفع أو الاستثمار في الممارسة العملية.

تطورات السوق الأخرى (العملات المستقرة[43] وما إلى ذلك)

51. مع زيادة سيولة العملات المستقرة بالتوازي مع نمو أسواق التمويل اللامركزي، ستواصل مجموعة العمل المالي تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب ذات الصلة والتحديات التي تخفف من هذه المخاطر. كما هو مذكور أعلاه، يمكن أن يؤدي الاعتماد الجماعي على الأصول الافتراضية، بما في ذلك العملات المستقرة،[44] إلى تقليل استخدام الكيانات الملتزمة بمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب تحويل أو الاحتفاظ بالأصول الافتراضية في المستقبل.

52. تشارك المؤسسات المالية التقليدية والمستثمرون المؤسسيون بشكل متزايد في سوق الأصول الافتراضية[45]. يستكشف المشاركون في السوق كيف يمكن والجهات الحالية ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية أن يتعاونوا للتخفيف من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب من خلال دمج سنوات من الخبرات والممارسات من النظام المالي التقليدي. ستواصل مجموعة العمل المالي مراقبة تطور السوق واستكشاف الدور المحتمل لمثل هذا التعاون.

[43] ما يسمى بـ"العملات المستقرة" ليست فئة قانونية أو فنية ولا يُقصد باستخدام هذا المصطلح المصادقة على أي مطالبات بالاستقرار. سيتم اعتبار العملة المستقرة، بموجب معايير مجموعة العمل المالي المعدلة، إما أصلًا افتراضيًا أو أصلًا ماليًا تقليديًا اعتمادًا على طبيعتها الفعلية: مجموعة العمل المالي (2020) *تقرير مجموعة العشرين لما يدعى بالعملات المستقرة*.

[44] كما هو مذكور في تقرير مجموعة العمل المالي المقدم إلى مجموعة العشرين، تشترك العملات المستقرة في العديد من نفس مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب مثل بعض الأصول الافتراضية. ومع ذلك، يمكن أن يكون لبعض مشروعات العملات المستقرة إمكانات أكبر للاعتماد الجماعي، مما قد يزيد من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب. على هذا النحو، وفي حين أن احتمال الاعتماد الجماعي هو عامل وثيق الصلة بجميع الأصول الافتراضية، إلا أنه عامل مهم بشكل خاص يجب مراعاته عند تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب للعملات المستقرة.

[45] منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (مايو 2022) "إضفاء الطابع المؤسسي على الأصول المشفرة والترابط بين التمويل اللامركزي-والتمويل التقليدي متاح على: www.oecd.org/publications/institutionalisation-of-crypto-assets-and-defi-tradfi-interconnectedness-5d9dddbe-en.htm

القسم الرابع:
توصيات للقطاعين العام والخاص

توصيات للقطاع العام

تقييم المخاطر والتخفيف من حدتها والترخيص/التسجيل

53. يجب على الدول التي لم تقم بعد بتقييم مخاطر الأصول الافتراضية ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية الاستفادة من الموارد المتاحة، بما في ذلك إرشادات مجموعة العمل المالي لعام 2021 ومنصة العمل التشاركي حول الأصول الافتراضية، لتحديد المخاطر، ووضع تدابير التخفيف من المخاطر، بما في ذلك تدابير لمكافحة التحديات التنظيمية والرقابية المحددة.

54. يجب على كل من الدول التي عملت على ترخيص الأصول الافتراضية ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية وتلك التي عملت على حضرها أن تبدأ أو تستمر في مراقبة أو الاشراف على تعداد مقدمي خدمات الأصول الافتراضية وفرض عقوبات ضد عدم الالتزام، بما في ذلك معاقبة مقدمي خدمات الأصول الافتراضية غير المشروعة.

55. يجب على الدول، في ضوء التهديدات المتزايدة المتعلقة بتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح المتعلقة بالأصول الافتراضية، اتخاذ إجراءات فورية للتخفيف من هذه المخاطر، بما في ذلك عن طريق ضمان التنفيذ الكامل للتوصية 15 واعتماد تدابير أخرى قائمة على المخاطر (على سبيل المثال، تعزيز الأمن السيبراني).

56. يجب على الدول تقييم مخاطر التمويل غير المشروع لترتيبات التمويل اللامركزي، والنظر في كيفية ملاءمة ترتيبات التمويل اللامركزي مع أطر مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتبادل الخبرات والممارسات والتحديات المتبقية مع الشبكة العالمية لمجموعة العمل المالي للتخفيف من مخاطر ترتيبات التمويل اللامركزي.

57. يتم تشجيع الدول على تقييم ومراقبة المخاطر المرتبطة بالمحافظ غير المستضافة، بما في ذلك معاملات بين القرائن، وتبادل الخبرات، بما في ذلك جمع البيانات ومنهجيات تقييم المخاطر والاستنتاجات، بالإضافة إلى التمارين المعنية بتخفيف المخاطر.

تنفيذ قواعد السفر

58. يجب على الدول التي لم تقدم بعد تشريعات/لوائح لتنفيذ قواعد السفر أن تفعل ذلك على وجه السرعة.

59. يجب على الدول التي عملت على تقديم قواعد السفر تفعيلها بسرعة، بما في ذلك من خلال الرقابة الفعالة والإنفاذ ضد عدم الالتزام.

60. لتسهيل العناية الواجبة تجاه الأطراف المقابلة بما يتماشى مع التوصية 16، وكذا التوصية 13، يتم تشجيع الدول بشدة على الاحتفاظ بالمعلومات ونشرها عن مقدمي خدمات الأصول الافتراضية المسجلة أو المرخصة في الدولة.

61. يمكن للدول النظر في الانخراط مع قطاع مقدمي خدمات الأصول الافتراضية للترويج لاعتماد أدوات الالتزام بقواعد السفر التي تلبي جميع متطلبات مجموعة العمل المالي. يمكن أن يشمل ذلك التواصل الاختياري مع مقدمي الأدوات لتحديد أوجه القصور المحتملة والتنويه على أهمية الالتزام الكامل.

توصيات للقطاع الخاص

62. يجب على مقدمي أدوات الالتزام لقواعد السفر ومقدمي خدمات الأصول الافتراضية:

- مراجعة أدوات الالتزام لقواعد السفر الخاصة بهم للتأكد من التزامها الكلي لمتطلبات مجموعة العمل المالي، وينبغي معالجة أي أوجه قصور بسرعة؛ و
- تحسين قابلية التشغيل التوافقي لأدوات الالتزام لقواعد السفر الخاصة بهم على الصعيد العالمي، سواء من خلال التطورات التكنولوجية التي تسمح بالتشغيل التوافقي بين الأدوات أو عن طريق تطوير العلاقات التي تسمح بإجراء المعاملات من خلال سلسلة من الأدوات القابلة للتشغيل البيني.

63. في ضوء التهديدات المتزايدة المتعلقة بتمويل الإرهاب وتمويل انتشار التسلح المتعلقة بالأصول الافتراضية، بما فيها سرقة كوريا الشمالية للأصول الافتراضية، يجب على القطاع الخاص ولا سيما مقدمي خدمات الأصول الافتراضية التأكد من أن لديهم تدابير مناسبة لتحديد المخاطر والتخفيف منها بما يتماشى مع التوصية 15 ويجب اعتماد تدابير أخرى قائمة على المخاطر (على سبيل المثال، تدابير الأمن السيبراني).

64. يجب أن يستمر القطاع الخاص في مراقبة وتقييم المخاطر عبر النظام البيئي للأصول الافتراضية، بما في ذلك ما يتعلق بالتمويل اللامركزي والمحافظ غير المستضافة، بما في ذلك معاملات ما بين الأقران، واتخاذ خطوات للتخفيف من هذه المخاطر والتشاور مع المنظمين عند الضرورة لضمان فهم مشترك للمخاطر.

القسم الخامس:
الخطوات التالية لمجموعة العمل المالي وفريق عمل الاتصال المعني بالأصول الافتراضية

65. تماشياً مع خارطة الطريق لتحسين تنفيذ التوصية 15، ستواصل مجموعة العمل المالي وفريق عمل الاتصال المعني بالأصول الافتراضية إجراء التوعية وتقديم المساعدة للدول ذات القدرات المنخفضة لتشجيع الالتزام بالتوصية 15، بما في ذلك:

- الاستفادة من منصات مجموعة العمل المالي الداخلية عبر الإنترنت لمشاركة المواد المتعلقة بالتوصية 15، بما في ذلك التدريب والعروض التقديمية المتاحة؛ أمثلة على التشريعات/اللوائح والإرشادات وتقييمات المخاطر؛ معلومات عن مناهج الدول الأخرى.
- تقديم المساعدة الفنية حيثما أمكن مع التركيز بشكل خاص على المجالات التي تم تحديدها على أنها صعبة، على سبيل المثال، تقييم المخاطر والترخيص والتسجيل وتنفيذ قاعدة السفر.
- تنظيم المنتديات أو ورش العمل أو الندوات عبر الإنترنت قدر الإمكان لمشاركة الخبرات وبناء القدرات.
- التعاون مع الشركاء الدوليين (بما في ذلك مقدمو المساعدة التقنية وهيئات وضع المعايير) لدعم الجهود الأوسع لتحسين تنفيذ التوصية 15.

66. ستنشر مجموعة العمل المالي في النصف الأول من عام 2024 جدولاً يوضح الخطوات التي اتخذتها الدول الأعضاء لدى مجموعة العمل المالي وغيرها من الدول التي تشهد حركة أنشطة كبيرة لمقدمي خدمات الأصول الافتراضية تجاه تنفيذ التوصية 15 (على سبيل المثال، إجراء تقييم للمخاطر وسن تشريعات لإخضاع مقدمي خدمات الأصول الافتراضية للتنظيم وإجراء تفتيش رقابي، وما إلى ذلك). ستصدر مجموعة العمل المالي وفريق عمل الاتصال المعني بالأصول الافتراضية أيضًا تقريرًا آخر عن التحديث المستهدف في عام 2024 حول تقدم الدول في تنفيذ التوصية 15 والسياسات التنظيمية والاستجابات لمخاطر الأصول الافتراضية الناشئة والتطورات، مثل معاملات التمويل اللامركزي وما بين الأقران.

67. ستواصل مجموعة العمل المالي وفريق عمل الاتصال المعني بالأصول الافتراضية مراقبة التحديثات في النظام البيئي للأصول الافتراضية حيث تقوم المزيد من الدول بتنفيذ وإنفاذ التوصية 15، بما في ذلك قاعدة السفر، وستتبادل المعلومات وتنخرط في حوار مع القطاع الخاص.

68. من أجل ضمان أن تظل معايير مجموعة العمل المالي ذات صلة في ضوء التغييرات السريعة والمخاطر المتطورة في هذا المجال، بما في ذلك المتعلقة بالتمويل اللامركزي والمحافظ غير المستضافة، بما في ذلك معاملات ما بين الأقران، ستواصل مجموعة العمل المالي وفريق عمل الاتصال المعني بالأصول الافتراضية بمراقبة تطورات السوق، بما في ذلك الأنشطة التي تقوم بها الجهات الفاعلة الخاضعة للعقوبات، للتطورات التي قد تتطلب المزيد من عمل مجموعة العمل المالي. ولتحقيق هذه الغاية، ستواصل مجموعة العمل المالي وفريق عمل الاتصال المعني بالأصول الافتراضية بتبادل النتائج والخبرات والتحديات والممارسات الرائدة بين أعضاء فريق العمل ومع شبكة مجموعة العمل المالي العالمية.

الملحق أ: حظر أم ترخيص/تسجيل؟
نتائج صندوق النقد الدولي حول الأساس المنطقي لتنظيم مقدمي خدمات الأصول الافتراضية

الأساس المنطقي لنظام مقدمي خدمات الأصول الافتراضية الشامل (صندوق النقد الدولي)

ملخص من تقرير صندوق النقد الدولي حول عناصر السياسات الفعالة للأصول المشفرة:

اللوائح الشاملة تفضّل الحظر الشامل. يجب أن تتناول اللوائح الشاملة السمات المحددة للأصول المشفرة التي تولد عوامل خارجية، مثل تلك التي تتيح درجات عالية من عدم الكشف عن الهوية (والتي يمكن أن تسهل المعاملات غير المشروعة) أو تؤدي إلى عبء بيئي (على سبيل المثال، عند استخدام آليات إجماع إثبات العمل). بالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى التنظيم، من حيث صلته بحماية المستهلك، لمعالجة العوامل الداخلية - الحالات التي لا يأخذ فيها المستهلكون في الحسبان بشكل كامل تكاليف استخدام الأصول المشفرة أو الاحتفاظ بها (على سبيل المثال، التقلب في القيمة، والخسائر المحتملة بسبب الهجمات الإلكترونية)1. يمكن أن يكون إصدار التحذيرات وزيادة توافر المعلومات مفيدًا أيضًا، ولكنه قد لا يكون كافياً لمعالجة العوامل الخارجية والداخلية. علاوة على ذلك، يمكن أن يوفر الشرعية للسوق، ويسهل روابط أوثق مع الخدمات المالية الأوسع التي يمكن أن تولد مخاطر منتظمة دون معالجتها بشكل مناسب.

قد يؤدي الحظر الشامل الذي يجعل جميع أنشطة الأصول المشفرة (مثل التجارة والتعدين) غير قانوني إلى خنق الابتكار ودفع الأنشطة غير المشروعة إلى مناطق خفية. يخضع نظام التشفير البيئي لتغيير سريع. هناك قدر كبير من عدم اليقين بشأن المدى الذي سيتجسد فيه هذا التغيير في نهاية المطاف باعتباره ابتكارًا منتجًا. مما سيسمح للنظام بالتطوير (مع التنظيم المناسب) لصانعي السياسات بالتعرف على هذه الفوائد المحتملة وتخفيف المخاطر بشكل أفضل (بما في ذلك مخاطر السلامة المالية)، بينما قد يؤدي الحظر عن غير قصد إلى زيادة التعرض للمخاطر.

يمكن أن يكون الحظر مكلفًا لفرض وزيادة حو افز التحايل بسبب الطبيعة المتأصلة بلا حدود لأصول التشفير، مما يؤدي إلى مخاطر محتملة متزايدة على السلامة المالية، ويمكن أيضًا أن يؤدي إلى عدم الكفاءة. يجب أن يستند قرار الحظر إلى تقييم مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، واعتبارات أخرى، مثل تدفقات رأس المال الكبيرة إلى الخارج وأهداف السياسة العامة الأخرى. تشير اللوائح إلى أن أشكالًا معينة من أصول التشفير ستظل متاحة في السوق القانوني، وبالتالي من المرجح أن تكون درجة استبدال الأصول غير

القانونية مقابل الأصول القانونية أكبر بكثير بالنسبة للحظر الشامل للأصول المشفرة.

عندما لا تكون الأصول البديلة متاحة على نطاق واسع في الأسواق القانونية، قد يكون المستخدمون أكثر تحفيزًا للوصول إلى الأسواق غير القانونية وعلى استعداد لدفع أسعار أعلى مقابل هذه الأصول، بسبب الحوافز الأقوى للحصول عليها. زيادة الاستعداد للدفع مقابل الأصول غير القانونية يزيد من أرباح أولئك الذين يقدمون هذه الأصول، وبالتالي يزيد من حوافز التحايل. الحوافز الأعلى للتحايل تعني ارتفاع تكاليف الإنفاذ. علاوة على ذلك، نظرًا لأن حوافز التحايل على الحظر أقوى، فإن الجهات الفاعلة في القطاع الخاص تكرس المزيد من الموارد لمكافحة التحايل - وهو نشاط لا ينتج أي سلعة أو خدمة ذات قيمة اجتماعية - وبالتالي تتأثر الكفاءة سلبًا.

قد تولد أصول التشفير التي تفلت من الحظر عوامل خارجية سلبية إضافية (على سبيل المثال، قد يصبح المزيد من نشاط الأصول المشفرة مرتبطًا بشبكة الإنترنت المظلمة). علاوة على ذلك، بمجرد هجرة الأصول المشفرة إلى الأسواق غير القانونية، تضيع قدرة التنظيم المستهدف على تشكيل خصائصها وتوجيه أنواع الابتكار التي تحدث. يعتمد الابتكار على المسار، وبالتالي فإن اللوائح التي تؤثر على الميزات الحالية يمكن أن يكون لها تأثيرات مهمة على المدى الطويل.

يمكن تبرير استخدام (التقييد المستهدف) لإدارة مخاطر معينة. عندما تواجه الدول تدفقات كبيرة لرأس المال إلى الخارج، واستبدال كبير للعملة، ومستوى غير مقبول من مخاطر غسل الأموال وتمويل الإرهاب، و/أو مخاطر على المستهلكين والأسواق، فقد تكون القيود المستهدفة مفيدة. قد تستهدف هذه القيود بعض المنتجات (على سبيل المثال، رموز الخصوصية)، أو الأنشطة (على سبيل المثال، المدفوعات في أوكرانيا)، أو العروض الترويجية المالية (على سبيل المثال، في سنغافورة، وإسبانيا، والمملكة المتحدة)، أو المنتجات (على سبيل المثال، مشتقات العملات المشفرة في اليابان والمملكة المتحدة). بالإضافة إلى ذلك، يمكن النظر في الحظر الأوسع، ولكن فقط على مدى فترة زمنية أقصر. أيضًا، قد يكون هناك ما يبرر القيود المستهدفة على المدى القصير بينما تزيد الدول من القدرات الداخلية (بما في ذلك المعرفة والوعي) تحسباً للتنظيم.

حتى عندما يتم التفكير في فرض قيود مؤقتة، ينبغي النظر إلى هذه القيود كجزء من إطار سياسة أكبر. لا ينبغي أن تحل القيود محل سياسات الاقتصاد الكلي القوية والأطر المؤسسية ذات المصداقية، والتي تمثل خط الدفاع الأول ضد مخاطر الاقتصاد الكلي والمخاطر المالية التي تشكلها الأصول المشفرة.

1 العوامل الداخلية هي التكاليف، طويلة الأجل في كثير من الأحيان، التي قد يتكبدها الفرد نتيجة لأفعاله، والتي لا يأخذها الفرد في الاعتبار عند اتخاذ هذه الإجراءات (ريمر وهومنفار 2017).

المصدر: صندوق النقد الدولي (فبراير 2023)، *عناصر السياسات الفعالة لأصول التشفير*، الصندوق 3: مسوغات اللوائح الشاملة، متوفرة على: www.imf.org/en/Publications/Policy-Papers/Issues/2023/02/23/Elements-of-Effective-Policies-for-Crypto-Assets-530092.